



وزارة التعليم العالي
المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة
منشأ بالقرار الوزاري (١٠٠٩) لسنة (٢٠١٢)

مشروع تخرج رقم (٩)

موضوع البحث

تطوير نظم معلومات محاسبي لزيادة فعالية الائتمان بالبنوك المصرية

تحت إشراف

١. د/ وائل عبد القادر عوض

عميد كلية الحاسبات والزكاء الاصطناعي جامعة دمياط
وأستاذ علوم الحاسب بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة

و

م/ أحمد زكريا الشريف
مدير قسم تكنولوجيا المعلومات بالمعهد
(المشرف المساعد على المشروع)

العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١



وزارة التعليم العالي
المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة
منشأ بالقرار الوزاري (١٠٠٩) لسنة (٢٠١٢)

مشروع تخرج رقم (٩)

موضوع البحث

تطوير نظم معلومات محاسبي لزيادة فعالية الائتمان بالبנק المصرية

تحت إشراف

١. د/ وائل عبد القادر عوض

عميد كلية الحاسبات والزكاء الاصطناعي جامعة دمياط
وأستاذ علوم الحاسب بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة

و

م/ أحمد زكريا الشريف

مدير قسم تكنولوجيا المعلومات بالمعهد
(المشرف المساعد على المشروع)

العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقل رب زدني علما"

صدق الله العظيم

تحية عرفان وتقدير واحترام لكل من

محاسب / محمد رضوان القيراني

رئيس مجلس اداره أكاديمية المنزلة للعلوم والتكنولوجيا

أ. د : أحمد أحمد الشاعر

عميد المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة

علي كل ما قدموه لنا من مساعده وعلم نفيد به بلدنا الحبيب

نخص بالشكر والتقدير والعرفان

ا.د. وائل عبد القادر عوض

المشرف الرئيسي على المشروع علي مجهوداته وتوجيهاته ومساعدته لنا

وكذا نخص بالشكر والتقدير

م. أحمد زكريا الشريف

**الأشراف المساعد على المشروع نشكره علي مجهوداته ومساعدته لنا في
المشروع.**

الفهرس

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	اولا :الفصل الاول :مخاطر الائتمان	١٤
٢	المقدمة	١٦
٣	مفاهيم اساسية للائتمان	١٨
٤	السياسات الائتمانية	٢١
٥	المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني	٢٧
٦	التحليل الائتماني ودورة في اتخاذ القرار	٣٣
٧	نظام تصنيف مخاطر الائتمان	٤٧
٨	العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي	٤٩
٩	الفصل الثاني : المحاسبة الالكترونية	٥٤
١٠	مقدمة	٥٥
١١	تعريف المحاسبة الالكترونية	٥٦
١	أهمية المحاسبة والمحاسبة الإلكترونية	٥٧
١٣	ثالثا : نشأة المحاسبة الالكترونية	٥٨
١٤	اهداف المحاسبة الالكترونية	٥٩
١٥	عناصر المحاسبة الالكترونية	٦٣
١٦	خصائص المحاسبة الالكترونية	٦٤
١٧	مميزات وعيوب المحاسبة الالكترونية	٦٥

٦٩	الفرق بين المحاسبة الالكترونية والمحاسبة التقليدية	١٨
٧٠	البرامج المستخدمة في المحاسبة الالكترونية	١٩
٦٩	الفصل الثالث : فلاترويب	٢٠
٧٠	مقدمة	٢١
٧١	ماهو تعريف الفلاترويب؟	٢٢
٧١	مكونات الفلاترويب؟	٢٣
٧٢	المميزات المتاحة عند استخدام الفلاتر؟	٢٤
٧٤	العيوب الموجودة عند استخدام الفلاتر؟	٢٥
٧٥	نشأة الفلاتر	٢٦
٧٦	لماذا نتعلم الفلاتر؟	٢٧
٧٨	الفصل الرابع: شاشات النظام	٢٨
٧٩	تعريف شاشات النظام	٢٩
٨١	خلفية شاشة البرنامج	٣٠
٨٢	خلفية المقدمة وشريط الاعلان	٣١
٨٣	نظام حساب الفائدة	٣٢
٨٤	البيانات الاساسية لطلب القرض	٣٣
٨٥	البيانات المالية لطلب القرض	٣٤
٨٦	البيانات الاساسية للمضامن	٣٥
٨٧	بيانات القرض المطلوبة	٣٦
٩٠	صفحة الطباعة	٣٧
١٠٢	نتائج البحث	٣٨
١٠٣	توصيات البحث	٣٩
١٠٤	المراجع	٤٠

فريق عمل المشروع

م	الاسم
١	نورهان اشرف محمد محمد الخضري
٢	منه الله محمد محمد محمد اسماعيل درويش
٣	باسم علاء محمد محمد شعيشع
٤	اسماء الحسيني هاشم محمد القيعي
٥	صالح عبدة الدسوقي الطير
٦	حازم اسماعيل عبد الخالق عبد العزيز
٧	احمد عبد القادر عبد القادر السيد العوضي
٨	اسلام محمد سيف الدين السيد مصطفى
٩	عادل السعيد السعيد عباس عنين
١٠	محمد محمد محمود عبد المنعم
١١	احمد السباعي غازي السيد محمد
١٢	سليمان السيد سليمان ابراهيم
١٣	محمد عبدالله محمد سمره غنيم
١٤	احمد عنان محمد الاسمر شلباية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة في اطار العام للمشروع

اولاً: المقدمة

يعتبر العصر الحالي هو عصر ثورة المعلومات و الاتصالات حيث أسهمت أجهزة الحاسوب الحديثة في نقل نوعية في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم و المجالات الأخرى، وساهمت هذه الأجهزة في التواصل والتعاون بين أفراد المؤسسة الواحدة، وبين المؤسسات بعضها ببعض، وحتى امتدادها على نطاق الدولة والدول في كافة أنحاء العالم، ولقد وفّرت المؤسسات التعليمية والمالية في وقتنا الحالي الأجهزة الحاسوبية في أنظمتها الداخلية، وربطتها بمؤسسات وجهات الدولة الغنية بها، وهو ما أسهم في إحداث التغيير والتطور في هذه المجالات، ومن أحد القطاعات التي تأثرت كثيراً بتكنولوجيا الحواسيب هي نظم المعلومات المحاسبية والعلاقات المصرفية والمالية المتعلقة بها.

يُعد نظام المعلومات المحاسبية AIS بمثابة هيكل تستخدمه الشركة لجمع وتخزين وإدارة ومعالجة واسترجاع بياناتها المالية حتى يمكن استخدامها من قبل المحاسبين والاستشاريين ومحلي الأعمال والمدراء وكبار المسؤولين الماليين CFOs والمراجعين والمنظمين ووكالات الضرائب، ويعمل المحاسبون المدربون خصيصاً مع AIS لضمان أعلى مستوى من الدقة في المعاملات المالية للشركة وحفظ السجلات، كما أتاحت البيانات المتعلقة بالأمور المالية بسهولة لأولئك الذين يحتاجون إلى الوصول إليها بطريقة شرعية، وكل ذلك مع الحفاظ على البيانات سليمة وآمنة، وتتكون نظم المعلومات المحاسبية عموماً من ستة مكونات أساسية: الأشخاص، والإجراءات، والتعليمات، والبيانات، والبرامج، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والضوابط الداخلية،

إن لاستخدام الحواسيب في المحاسبة؛ إن له دوراً في معالجة البيانات المدخلة في أنظمة الحواسيب، والتي تستمد من المستندات والدفاتر المحاسبية، ثم تحوّل بعدها هذه البيانات إلى معلومات يتمكن من خلالها المستخدمون من وضع البرامج والخطط وإجراء الدراسات ووضع التوجيهات والتوصيات المناسبة، بالاعتماد على المعلومات الناتجة عن المعالجة، وساهمت أنظمة الحواسيب كذلك في توفير الوقت والجهد المبذول من قبل مختصي الأنظمة المحاسبية، ومكنتهم من إجراء الحسابات على نحو من الدقة والسرعة والكفاءة، كما مكنتهم من تخزين هذه البيانات بعد معالجتها؛ ليتمكنوا من الوصول إليها واستخدامها عند الحاجة لذلك، واستدعائها في حالة اتخاذ القرارات المتعلقة بسير ومجريات الأعمال والمؤسسات. وسهّلت الحواسيب من طرق التواصل بين أفراد ومنشآت المؤسسة المحلية والإقليمية، كما أتاحت للمؤسسة فرصة التواصل مع المؤسسات الأخرى في هذا النطاق والمجال، وحتى على نطاق دولي، ونظراً لما توفره الحواسيب من إمكانية نقل البيانات وتخزينها في إطار العمل المؤسسي، فإن الحاجة إلى استخدام المستندات الورقية لتخزين المعلومات وحفظها لم تعد بالضرورة المسبقة التي تستوجب تخزين المعلومات في سجلات وتقارير ضمن المؤسسة والرجوع إليها كلما دعت إليها الضرورة، وإضافة لما ذكر؛ فإن للحواسيب دوراً في إيصال الخدمات المحاسبية إلى المنتفعين بها بصورة كاملة،

ثانيا: مشكلة البحث :

- (١) صعوبة حساب فوائد القروض والشهادات
- (٢) الوضع المالي للعميل من اهم المؤشرات المالية المشتقة من البيانات المالية للعميل ، والتي تحدد مدي قدرته علي تسديد القرض وفوائده مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسب الرفع المالي وصافي التدفق النقدي التشغيلي
- (٣) السمات الشخصية للعميل : أي عناصر مثل حجم الشركة وعمرها ، أسماء مجلس الادارة ،نوعية اعضاء ادارة الشركة (مدى الالتزام ،الخبرة، الشفافية ، الامانة) السياسات التي تتبعها الادارة في تمويل انشطة الشركة
- (٤) نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض : هي من النوع المحتفظ او المتساهل في منح الائتمان وذلك من خلال تقييم تلك السياسة من جهة ، والموازنة بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة لتعثر العميل من جهة اخرى .

❖ اهمية البحث:

انها تأتي في فترات زمنية مازالت فيها تلك البنوك تعاني من اثار وتداعيات الازمة المالية العالمية ،وما نتج عنها من خسائر متراكمة تكبدتها بفعل الكثير من عملائها عن تسديد القروض التي منحت لهم قبيل حدوث الازمة .ولذلك استخدمت الدراسة النتائج التي تكشف عنها البنوك التجارية وعملائها المقترضين من الافراد والشركات وكذلك البنك المركزي وغيره من البنوك

ثالثاً: متغيرات البحث:

١. المتغيرات المستقلة

- هيكل تصميم نظام المحاسبي لحساب فوائد القروض والشهادات
- حساب الفوائد المستحقة علي موقع الالكتروني
- استعمال العميل عن نسبة الفوائد
- اتاحة تصميم نظام محاسبي الإلكتروني في القروض والشهادات

٢.

٣. الاستغلال المثل للهيئة الإشرافي علي المشروع.

- اعداد فريق عمل مشروع الي الدراسات العليا
- اعداد فريق عمل مشروع الي سوق العمل المتوقع

٤. المتغيرات التابعة:

❖ الاستغلال الامثل للعنصر البشرية

- القدرة علي العمل من علي البعد
- سرعة انجاز الاعمال الواقعة عليه
- القدرة علي تجنب الاخطاء المتوقع حدوثه
- حساب الفوائد بدقه كامله
- ارتفاع مستوع دخل العنصر البشري الموظف

❖ انجاز مهام موظفي مأموريات بشكل دقيق وفي وقت قصير

- سهوله تحديد الحد من الكسور داخل الهيكل الوظيفي
- حل مشكله العملاء
- الاستعلام السريع

❖ تحقيق الرضا لدي العملاء

- تدعيم الثقة بين العملاء والبنك من تحقيق نسبه الفوائد
- اعطاء العملاء جميع الحقوق التي تنص عليه القانون
- تسهيل وتبسيط النظام الفوائد حتي يستطيع العملاء تقدير

رابعاً:اهداف البحث:

١. هيكلية النظام المحاسبي للفوائد في البنوك المصرية
٢. انجاز العمل من علي بعد (عبر شبكة الانترنت) ،وتحسين كفاءة اداء هذه البنوك
٣. تسهيل الوصول وحساب الفوائد، وزيادة التعامل في قسم القروض والشهادات
٤. انجاز المهام العنصر البشري في وقت قصير
٥. تحقيق الرضا لدي العملاء
٦. تدعيم الثقة بين العملاء والبنوك
٧. زيادة في استخدام البنوك والعنصر البشري
٨. الوقوف على المعوقات والصعوبات التي تؤثر في اتخاذ القرار المصرفي
٩. العمل علي زيادة ربحية البنوك التجارية المصرية.

خامساً:خطوات تصميم المشروع:

- ✓ جمع البيانات علي شكل ملخص ومبسط .
- ✓ جمع القوانين المستخدمة في حساب الفائدة
- ✓ وضع خطة خريطة سير العمليات للمشروع .
- ✓ توزيع المهام علي اعضاء المجموعة بحيث يتخصص كل فرد في اتمام مهمه.
- ✓ تحديد مواعيد ثابته اسبوعيا للمقابلة والنقاش في المهام مع المشرفين.
- ✓ ربط اجزاء المشروع وعمل التعديلات.
- ✓ تجربة النظام والتأكد من عدم وجود اية اخطاء.

سادسا: البرامج المستخدمه في المشروع

❖ التصميم

- برنامج Adobe photoshop
- برنامج Adobe Dreamweaver
- HTML
- Java script
- Filter web

الحسابات

- Gava Script

❖ محرر الاكواد المستخدمه

- VS Code
- Notpad
- Text subile
- Komod

الفصل الأول:

مخاطر الائتمان

❖ مخاطر الائتمان:

(٢-١): المقدمة

(٢ - ٢): الائتمان المصرفي: مفاهيم أساسية

(٣ - ٢): السياسات الائتمانية

(٤ - ٢): المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني

(٢ - ٤ - ١): المخاطر الائتمانية

(٢ - ٤ - ٢): التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار الائتماني

(٥ - ٢): نظام تصنيف مخاطر الائتمان

(٢ - ٦): العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي

(١-٢) : المقدمة

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بفعل وجود قصور في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وإدارات المخاطر لدى البنوك عالميا، حيث نتجت هذه الأزمة عن تراخي شروط الإقراض مصحوبا بطلب متزايد على الائتمان العقاري، ذلك أن معظم هذه القروض تعود إلى مقترضين ذوي كفاءة مالية ضعيفة. وفي ظل ارتفاع أسعار الفائدة على هذا النوع من الائتمان وهبوط أسعار العقار أصبحت ظروف السداد صعبة للغاية، الأمر الذي انعكس سلبا على أسعار الأسهم للشركات العقارية و على الأدوات المالية المرتبطة بالعقار. هذا انعكست تداعيات الأزمة المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية في مصر ، وأن تأثر مصر بتداعيات وسلبات هذه الأزمة جاء محدودا" مقارنة مع اقتصاديات دول أخرى في المنطقة ودول العالم الخارجي. وتأتي في مقدمة أثارها السلبية على الاقتصاد المصري تباطؤ نسب النمو المتحقق، والتي نجم عنها جزئيا تراجع المستوردات، واتساع عجز الموازنة العامة إلى مستويات مرتفعة، ثم انخفاض حوالات العاملين والاستثمار الأجنبي، وارتفاع معدل البطالة، وتباطؤ نمو الائتمان المصرفي وتتشأ المشكلة المالية المصرفية عندما يكون البنك غير قادر علي الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائني، حتى لو كانت القيمة الحالية للأصول موجبة، بمعنى انه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات المودعين في لحظة ما، على الرغم من أنه يمكن القيام بذلك في اوقات اخرى وتسمى هذه الحالة بأزمة السيولة (Liquidity Crises)، أو تكون التزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول، ويكاد أن يكون البنك في حالة إفلاس فعلي وتسمى هذه الحالة بالإعسار.

و كان للأزمة المالية العالمية تأثير " وتداعيات سلبية عميقة، شملت جميع قطاعات الاقتصاد المصري بوجه عام إلا أن تداعياتها على القطاع المالي، وأداء القطاع المصرفي المصري كانت الأكثر عمقا"، إذ انخفضت أرباح هذا القطاع العام ٢٠٠٩ بالمقارنة معها لعام ٢٠٠٨ بنسبة (٣٩ %) بالنسبة للشركات

و (٣١%) بالنسبة للبنوك. وكان العامل الأكبر التدني أرباح هذا القطاع هو اضطرارها إلى أخذ مخصصات كبيرة لمقابلة قروضها المتغيرة، خاصة تلك الممنوحة لقطاع العقار والقطاع المالي. وقد انعكست هذه النتائج على حساسية إدارات تلك البنوك تجاه عنصر مخاطر الائتمان، فبلغت في انتهاج سياسات مفرطة في التحفظ

المنهج الائتمان الممنوح للعملاء، مما انعكس وتسبب في أزمة كبير في السيولة، ساهم في تعميق آثار الأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية. من جانب آخر تجاوزت الآثار السلبية للأزمة مجال الاقتصاد الجزئي لتمد إلى مجال الاقتصاد الكلي فحدث تباطؤ في معدل الناتج المحلي الحقيقي كما ارتفعت معدلات البطالة مما حث البنك المركزي المصري الى إصدار مجموعة من التعليمات للحد من آثار وتداعيات الأزمة من خلال السياسات المالية والنقدية، حيث قام البنك المركزي بتعزيز وتفعيل الرقابة على القطاع المصرفي، عن طريق التأكد من وجود إدارات مخاطر فعالة لدى البنوك، وضمان تطبيق البنوك

القواعد الحاكمة المؤسسية الجيدة، بالإضافة إلى تقوية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديها فساهمت تلك السياسات في إيجاد الظروف المواتية للجهاز المصرفي المصرية وأدت رقابة البنك المركزي مع أحدث المعايير الدولية إلى تطور البيئة المصرفية، مما ساعد البنوك على مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية التي تدل الأرقام والمؤشرات على أن آثارها السلبية كانت محدودة عليها. فكان من أولويات البنك المركزي الاستمرار في تبني الاستقرار النقدي والمصرفي هدفا رئيسا لسياسته النقدية، المتمثل في المحافظة على استقرار سعر صرف الجنية ومعدلات التضخم عند مستويات مقبولة، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم يوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبين دعم النمو الاقتصادي غير التضخمي، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة ومنعة الجهاز المصرفي

(٢ - ٢): الائتمان المصرفي: مفاهيم أساسية

هناك اتفاق واسع النطاق على أن البنوك تلعب دورا رئيسيا في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، ويتم تحديد آلية الائتمان المصرفي من خلال السياسة النقدية للبنك. فإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيس للأموال البنوك التجارية فإن الائتمان المصرفي و الذي يوفره البنك لعملائه، سواء في صورة قروض مباشرة أو في صورة حسابات مدينة (سحب على المكشوف) هي بمثابة أوجه استخدام تلك الودائع. ويمكن تعريف الائتمان المصرفي أيضا بأنه الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

هذا ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، إذ تعتمد عليها سلامة الموجودات وقوة ومتانة وصحة المركز المالي لها، وبالتالي فإن سلامة الائتمان المصرفي يعتمد على سلامة السياسات الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية، وقد عرف الائتمان المصرفي بأنه عبارة عن منح البنك عميله ائتمان بضمان حسن علاقته معه، أو بضمان المشاريع الجاري تمويلها، أو بضمانات شخصية أخرى، وهي تختلف من عميل الى اخر، وشكل هذا الائتمان قد يكون على سبيل المثال لا الحصر:

✓ حساب جاري مدين.

✓ خطابات اعتمادات مستنديه.

✓ خطابات ضمانات.

✓ قروض.

إن عملية منح الائتمان المصرفي تنطوي على مخاطر كثيرة، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالمقترض، وقدرته على سداد مبلغ القرض الأصلي مع الفائدة المستحقة في الوقت المناسب، وعلاوة على ذلك فإن قرار منح الائتمان هو واحد من أصعب القرارات التي تكون إدارة البنك مسؤولة عنها و تعتبر كذلك من أهم محددات نجاح أداء البنوك دون أن تواجه مخاطر البقاء على قيد الحياة، و يتحقق ذلك من خلال تحقيق التوازن بين حجم الأموال المودعة وحجم القروض، وتقليل حجم المخاطر المتصلة بالمقترضين، وعدم قدرتهم على سداد الائتمان الممنوح لهم.

هذا و يعتبر الائتمان المصرفي ومن خلال الفوائد والعمولات الدائنة التي يحصل عليها البنك بمثابة مصدر الدخل الرئيسي للبنك، وكلما نجح البنك في إدارة الائتمان من خلال الموازنة بين عنصري العائد والمخاطرة تزداد ارباحه المستقبلية والعكس بالعكس، ولذلك فإن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الائتمان بأنواعه المختلفة ، بل وهناك سياسات مكتوبة للائتمان المصرفي لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى ذلك، هناك دراسات وتحليلات لابد أن تتم، وعمليات تفاوض تحدث، واجراءات وخطوات محددة يجب أن تحدد ومتطلبات عالية يجب أن تتوفر لمنح القرض، وتطوير دائم تعمل البنوك التجارية على احداثه عند ادارتها للقروض المصرفية.

ومن جانب آخر، يلعب الائتمان المصرفي دورا كبيرا في تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية، إذ

إن ارتفاع حجم الائتمان و عمليات الإقراض من قبل البنوك التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية والانشطة التجارية بما في ذلك لمجموعة الأفراد تساهم بشكل فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي كما تساهم في تعميق سوق رأس المال المحلي، وأن تنفيذ مشاريع انتاجية وخدمية من خلال عمليات التمويل المصرفية ومنح الائتمان يساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة و

تساعد كذلك على توفير الاستقرار والأمن المالي. بأن هناك سمات معينة يجب أن يراعيها البنك، ويدرسها بعناية تتعلق بالمقترض، ويجب أن يحصل على معلومات كافية عنها، وهي شخصية ال عميل المقترض، وقدرته على السداد، وحجم رأسماله، والضمان المقدم، والظروف الاقتصادية المحيطة، والقطاع الاقتصادي الذي يعمل به. هذا وأكد على أهمية العلاقة التي يجب أن تبني بين ضابط الائتمان و العميل، فإن مهمة البنك لا تقتصر على منح الائتمان، والانتظار الى حين السداد، وإنما يجب أن يتوجه اهتمام البنك الى متابعات ميدانية لمنطقة عمل العميل المقترض للتأكد من طريقة استعماله للقرض.

وأن يستعمله للغرض الممنوح من اجله كما أن ضخامة حجم الاستثمار في القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق، والاتجاه نحو تقديم قروض طويلة الأجل تظل أموال البنك مغرقة فيها حتى يحل أجلها يقتضي ضرورة وضع سياسات معينة لمنح الائتمان تضمن سلامة الأموال المستثمرة، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار منح الائتمان، وأن لا يترتب عليها انخفاض في مستوى السيولة، يكون من شأنه اضعاف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين. وبسياق آخر، يؤكد أن مسؤولية الفروع عن الائتمان المقدم لعملائها تظل دائما قائمة، ولا تعفي الفروع من هذه المسؤولية لمجرد اعتماد الائتمان من الإدارة العامة، أو من الفروع المشرفة بالنسبة للفروع التابعة.

وعلى ذلك فإنه من الضروري أن تباشر الفروع رقابتها ومتابعتها لأموال عملائها، وكيفية تسيرهم لحساباتهم والاتجاهات العامة للسوق بالنسبة لفرع النشاط الذي يمارسه كل عميل، حتى يكونوا دائما حذرين ومتنبهين لأية تطورات غير مرضية قد تؤثر على موقف العملاء، وبالتالي على مراكزهم حيال البنك. واخيرا يتخذ القرار الائتماني الرفض او القبول المشروط لطلبات القروض الائتمانية المقدمة لعملاء

البنك، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني اجراء موازنة بين العائد المتوقع، وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، هذا وتحدد تلك الموازنة مقدار سعر الفائدة ونوع الضمانات المطلوبة من العميل طالب القرض.

واستنادا" لما سبق يمكن ايجاز مجموعة من العوامل التي من خلالها يستطيع ضابط الائتمان اتخاذ قرار منح او عدم منح الائتمان للعميل، ومن أهم هذه العوامل المؤشرات المالية للعميل المقترض، و السمات الشخصية الخاصة بالعميل المقترض، و نمط السياسة الائتمانية للبنك المقترض.

(٢ - ٣): السياسات الائتمانية

تتعدد تعاريف السياسة الائتمانية ، وتأخذ أشكالا متنوعة وفقا لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال. إذ عرفت السياسة الائتمانية بأنها مجموعة التعليمات والأسس التي تضعها إدارة البنك لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الاقراض، ويرجع إليها منفذو السياسات عند البت في طلبات الاقراض المقدمة، والالتزام بها عند التنفيذ. وتشمل هذه السياسات عادة الاجراءات الواجب اتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل، وكذلك الأساليب المتبعة في دراسة وضعه المالي، من قبل دائرة الائتمان المصرفي، بما في ذلك اسس تحديد سعر الفائدة، ونوع الضمانات المقدمة من خلال ما يعرف بتحليل المخاطر. إذ تغطي سياسات الاقراض مجموعة من الاعتبارات أهمها احتياجات:

➤ **احتياجات النشاط الاقتصادي:** والتي من المفترض أن تغطي سياسة الاقراض المجتمع الذي يعمل

فيه البنك، أي خدمة الاقتصاد بما يعمل على نموه واستقراره.

➤ **تحديد حجم القروض وأنواعها:** والتي فيها توضح السياسة الموضوعية حجم القروض التي سوف

يمنحها البنك اعتمادا على حجم الودائع والموارد المتاحة، وتحديد انواع القروض التي سيقدمها.

➤ **الاعتبارات القانونية وتتضمن الشروط والقيود القانونية الخاصة بمنح الائتمان:** لكي لا تحدث

اختلافات بين سياسات البنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسات الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي.

➤ **تحديد شروط القرض:** وهي المتعلقة بطريقة السداد، والغرض منه والضمان المقدم، والاتجاهات

الحديثة تقضي بأن يتم استرداد القرض من الإيرادات المتوقعة للمقترض، وليس التصرف في الضمانات المقدمة للبنك.

➤ **تحديد متطلبات سلامة القرض:** وهي تختص بدرجة الأمان التي يسعى البنك إلى إيجادها،

وتتعلق بسمعة المقترض، وصفاته، وقدراته المالية، بحيث تكون متفقة مع حجم القرض أو الائتمان الممنوح، (ويعتبر سليماً إذا كان المقترض يستحق القرض، أي أن سمعته وصفاته وقدرته المالية والربحية متفقة مع حجم القرض). وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة

للاقترض، والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار

الاقراض، وشروط التعاقد، ومتابعة القروض، والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض .

كما يقصد بالسياسة الائتمانية للبنوك، أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس

والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام، وإدارة الائتمان بشكل خاص، وتعتبر

المنهج والمرجع الذي يستند إليه كافة العاملين في الائتمان المصرفي أن السياسة الائتمانية هي مجموعة

من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات

منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك .

السياسة الائتمانية للبنك هي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة الائتمان، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وما يتصل بها من سقف ائتمانية و عناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها، والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع الائتمان، وقد تم تطوير العديد من النماذج لقياس مخاطر الائتمان والتصنيف الائتماني .

إن الهدف الرئيس من وضع السياسة الائتمانية للبنك التجاري، هو إيجاد إطار عام و عوامل محددة يسترشد بها مسؤولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الائتمان المصرفي أو عدم منحه، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها، وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضمانا لوحدة العمل في البنك، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات. وعليه فقد تعددت أهداف وضع السياسة الائتمانية للبنك، ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يأتي:

❖ **منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك:** وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.

❖ **ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها:** والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.

❖ **ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح:** ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تتراكم تقوي من سلامة ومثانة المركز المالي والسوقي للبنك.

❖ **التوافق مع الاتجاه العام لرسم السياسة الاقتصادية القومية:** وإحداث الانسجام بين البنك

وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية،

وتوظيف جانب من موارده فيها.

❖ **التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث: وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في**

عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

واستنادا لما سبق حدد أهم ملامح السياسة الائتمانية وكما يلي:

١. السياسة الائتمانية: إذ تترجم إلى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في

صورة قرارات مكتوبة، ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية والأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كلما كان هنالك جديد، ويجب أن تتجاوب دائما مع المستجدات.

٢. السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للمصرف: فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة

بإصدار ورسم السياسة الائتمانية، وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع

إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر

جدية وواقعية.

٣. السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي

تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروطا "ومعايير محدده، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحديد أنواع

الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك وأجل استحقاقه والأنشطة التي يمولها البنك، وحدود التركيز

الائتماني، وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

٤. السياسة الائتمانية تخدم أطرافا متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية، سواء كانت

أطرافا داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو أطرافا خارجية ممثلة بالبنك المركزي

والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية، واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقا للصلاحيات المخولة لها، وفي إطار السياسة الائتمانية للبنك وفقا للشروط والمعايير التي تتضمنها، كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالمصرف بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.

٥. . السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك، فهي القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية الأخرى، ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف ، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

٦. . السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته، في حدود الإمكانيات التمويلية، والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك، فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته. وحدد العديد من

مكونات السياسة الائتمانية للبنوك، إذ تتضمن هذه المكونات الآتي:

١. تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: (Loan Territory) إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل من أهمها: حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، وطبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان وحاجة كل منها إلى القروض، ومدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في إدارة القروض والرقابة عليها.

٢. . تحديد الحجم الإجمالي للقروض ويقصد به إجمالي القروض:

التي يمكن للبنك أن يمنحها العملاء ككل، وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد. وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

٣. تحديد تشكيلة القروض: من المعروف أن تنوع مجالات الاستثمار، وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطر التي يتحملها البنك، وفي هذا المجال يوجد الكثير من استراتيجيات التنوع التي تقلل المخاطر والتي من أهمها، التنوع وفق تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وكذلك التنوع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض، بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

٤. تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقاً لمدى قبولها في السوق. كما يحدد البنك أيضاً هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان. إذ أن البنك غالباً ما يحدد شروطاً معينة بالنسبة للضمان منها: سهولة التصرف بالضمان من قبل البنك عند تخلف العميل عن السداد، انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان، و سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك.

٥. تحديد سعر الفائدة على القروض، يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة منها: أسعار الفائدة السائدة في السوق، ودرجة المنافسة بين البنوك، وحجم الطلب على القروض، وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك، وتكلفة إدارة القروض وأسعار الفائدة على الودائع، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، والمركز المالي للعميل المقترض، ودرجة المخاطر التي يتضمنها القرض، هذا بالإضافة إلى حجم القرض، وأجل القرض، وما إذا كان القرض بضمان أو بدون ضمان.

٦. . تحديد سلامة القرض : أي درجة الأمان التي يسعى البنك إلى إيجادها، وتتعلق بسمعة المقترض وصفاته، وقدراته المالية، بحيث أن تكون متفقة مع حجم القرض، أو الائتمان الممنوح.

٧. مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها: قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها، بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية.

٨. مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الائتمان، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث طلبات ائتمان روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة. وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

(٢ - ٤): المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطاً "مصرفياً" غاية في الأهمية، ومن أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت، يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك، نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتفاعه، ويعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في

الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية خطيرة، وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها. وعليه فإن الائتمان المصرفي مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد، ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان، وعلى حسن توجيه مساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حظيت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية، وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لاتباعها في نطاق التسليف.

(٢ - ٤ - ١) : المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

تعتبر مخاطر التخلف عن سداد القرض واحدة من أهم مخاطر الائتمان في قرارات الاستثمار. وتتميز قرارات الاستثمار عموماً سواء كانت في استثمارات عينية أو استثمارات مالية بعدم قدرة المستثمر على تحديد العائد المتوقع لذلك الاستثمار على وجه اليقين. ويرجع ذلك إلى حالة عدم القدرة على الاحاطة في شكل المستقبل الأمر الذي يجعل الاستثمار محاطاً بدرجة من المخاطر. و تنشأ مخاطر الائتمان عندما لا يستطيع البنك تقييم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماتها بتسديد أصل القرض وفوائده.

وكما هو معروف في الدراسات المالية أن القرار المالي يستند في اتخاذه على تحديد متغيرين غاية

في الأهمية هما العائد المتوقع (Expected Return) ودرجة المخاطر (Risk Degree)، وهو المعروف بالمبادلة Tradeoff بين العائد والمخاطر. فالقرار الأمثل والسليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازن، أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. وهكذا يبدوا طلب المستثمرين إذ يسعون إلى عائد يتساوى أو يزيد على درجة المخاطر التي يتعرضون لها، وكلما

زادت المخاطر كلما زاد العائد المطلوب. وعلى وفق هذا المنهج يتحدد نشاط إدارة الائتمان في قراراتها الائتمانية، فالمبدأ هو حالة التوازن بين متغير العائد ومتغير المخاطر. ويقصد بحالة التوازن هو أن يكون العائد المتوقع من القرار الائتماني كاف لتعويض البنك عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد الذي تطلبه إدارة الائتمان على الأموال التي تقدمها الى طالبي الائتمان. ويمكن القول إن مشاكل الائتمان تحدث بفعل عوامل متشابكة تعتبر البنوك والعملاء والدولة قاسما مشتركا فيها، الا أنه من العدالة الاعتراف بأن البنوك بما لها من أجهزة إدارية وفنية متخصصة تعتبر المسؤول الرئيس أو الطرف الضالع في خلق أو اختلاق تلك المشاكل باعتبارها الطرف المتحكم في ضخ الأموال للعملاء.

في ضوء دراسات ائتمانية من المفروض أن يتم إعدادها بحرفية وشمولية وشفافية، وتستتير ببحوث السوق وأوضاع الاقتصاد وتقارير الاستعلام ومركزية المخاطر، وتراعي كافة الاعتبارات، وتأخذ في حساباتها كافة التحولات من المتغيرات المحتملة، وتترك أهمية التنفيذ الصحيح للقرارات الائتمانية، وتعمل على تفعيل أدوار متابعة ورقابة الائتمان، وتسعى إلى تأكيد الالتزام بالضوابط والقواعد والأعراف والتعليمات المنظمة للائتمان، وتدفع بالكوادر الائتمانية إلى احترام موثيق وسلوكيات المهنة، وتبتعد عن سلك منهج التجربة والخطأ في اتخاذ القرارات الائتمانية، وتنفيذها وإعداد الكوادر وتدريبها.

كما يشدد أن عملية إصدار قرار منح القروض على مستوى الأفراد والشركات والمنشأة تحتاج عادة إلى تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار، وتطلق على هذه العملية عملية تحليل الائتمان. ويسعى البنك من خلال عملية تحليل الائتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك، والتي قد تعوق قدرة المنشأة على سداد القروض الممنوحة خلال فترة مستقبلية. ويتضمن ذلك دراسة مدى قدرة المنشأة في الماضي على سداد قروضها والتزاماتها تجاه الغير، وكذلك دراسة الحالة المالية والمعاملات مع الغير وتاريخ العمل في الاعانة. وبهذا أكد أن عملية تحليل مخاطر الائتمان من أهم ركائز اتخاذ

قرار منح الائتمان المصرفي، إذ من خلالها يتم عادة تصنيف نوعية المقترض مع تقييم مستوى المخاطرة المحيطة بالقرض الذي يطلبه المقترض، والتي على ضوءها سيحدد مصير طالب القرض بالموافقة أو بالرفض، ثم بعد ذلك، وفي حالة الموافقة على الطلب سيتم تحديد سعر الفائدة وكذلك نوع الضمانات أو الكفالات المطلوب تقديمها.

هذا وتتعدد مخاطر الائتمان وفقا لتنوع مصادرها، وبناء عليه يمكن حصر أنواعها مما يلي مخاطر العميل أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها وأدائها التشغيلي.

➤ **مخاطر الصناعة:** وهي على علاقة بنوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة وبنوع منتجاتها.

➤ **مخاطر السيولة:** والتي ترتبط باحتمال تعثر العميل بعد منح الائتمان، مما يؤدي الى عجزه عن تسديد أصل القرض وفوائده.

➤ **مخاطر الاقتصاد:** الكلي وهي علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة مثل انخفاض معدلات النمو والمخاطر السياسية وتغير القوانين.

➤ **مخاطر تقلب سعر العملات الأجنبية:** يحدث ذلك عندما تقدم الائتمان الممنوح بعملة اجنبية

تتعرض أسعار صرفها مقابل العملة المحلية لتقلب مستمر. ومن الأمور الهامة التي يتوجب

مراعاتها من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان، أن لا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات

المالية التي يقدمها العميل المقترض والوقوف عند حد اشتقاق النسب المالية التقليدية المتعارف

عليها لتقييم قدرة العميل على الوفاء بأصل القرض وكذلك بفوائده، بل يجب عليه أن يولي اهتمامه وبدرجة أكبر لنوع آخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر. وفي تحديد دور محل الائتمان في دراسة وتقييم الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان، يقترح على محل الائتمان تطبيق واحد من المنهجين المذكورين أدناه:

❖ المنهج الأول: منهج (Pso)، والذي يطبق وفقا لكلية الآتية :

١. تقييم الأشخاص (People): إن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل، وحالته الاجتماعية، ومؤهلته، وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية. هذا إذا كان طالب القرض أو الائتمان شخصا. أما إذا كان شركة فيجب مراعاة مجموعة من العناصر ذات الصلة بالشركة مثل حجمها وطبيعة نشاطها وحصتها السوقية ونوعية عملائها ومجلس إدارتها ... الخ
٢. تقييم الغرض من القرض أو الائتمان (Purpose)، والمتضمنة التعرف على الهدف من الحصول على القرض أو الائتمان.
٣. . تقييم قدرة العميل على السداد (Payment)، أي دراسة احتمالات مدى قدرة العميل في تسديد القرض وفوائده.

٤. الحماية (Protection)، أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك

من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل (من حيث النوع أو القيمة).

٥. . التوقعات (Prespective)، وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة

عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض.

❖ المنهج الثاني: منهج (Cs)، وتستند البنوك في هذا المجال على عدد من العناصر

الأساسية التي يطلق عليها Credit Analysis وهي:

سمعة العميل (Character)، أو ما يسميه البعض بشخصية المقترض، ويمكن الحكم على شخصية

المقترض من واقع عاداته الشخصية وطريقة معيشته وزملائه واصدقائه ومعارفه وسمعته العامة في

المجامع المحيط به. وتعرف السمعة من وجهة النظر الائتمانية مجموعة من الصفات التي إذا اتحدت

تكون للشخص الشعور بالمسؤولية قبل ديونه. وتؤثر سمعة العميل في قرار البنك في منح الائتمان.

وللحكم على سمعة العميل يلزم الباحث الائتماني التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى

انتظام العميل في سداد مدفوعات للغير من موردين او بنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية:

✓ البنوك التي يتعامل معها العميل.

✓ الموردين الذين يقومون بالتوريد إليها.

✓ نشرة الغرفة التجارية التي تصدر متضمنة أسماء التجار الذين أجريت عليهم بروسات او توقفوا

عن الدفع.

✓ شهادة من الحكمة التجارية التي يقع في دائرتها نشاط العميل تثبت عدم توقيع بروسات عليه

خلال العام.

✓ قياس مدى كفاءة الإدارة، ومدى دقة نظام العمل بها، وطريقة امساك حساباتها، ومدا تمسكها بالأمانة في عرض منتجاتها، والوفاء بالتزاماتها المالية.

١. **المركز المالي للعميل (Capital):** إذ يعتبر المركز المالي للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل. ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة فمن المعلوم أن الائتمان لا يمنح للعملاء على أساس أن الضمان هو وسيلة السداد، فهي غالبا ما تكون من إيرادات المنشأة. وتطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة، وخاصة حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، والميزانية العمومية حتى يتمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل مستخدمة مجموعة من النسب المالية.

٢. **طاقة العميل ومقدرته على التسديد (Capacity):** وتعني المقدرة على الدفع، سداد الاقساط أو الدين في الموعد المحدد، وذلك بالتعرف على إمكانيات العميل وكفاءته في إدارة أمواله. ومن المفترض تحليل عدة عوامل في مقومات كيفية التحكم في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.

٣. **الظروف البيئية المحيطة بالعمل (Conditions):** حيث تؤثر الظروف المحيطة بالعمل في المخاطرة الائتمانية إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويلزم باحث الائتمان البنوك بظروف الصناعة، أو أي نشاط، وتحديد اتجاهات أي تقلبات مستقبلية، ومن ناحية أخرى يتصرف البنك بناء على ظروف المنافسة القائمة، ومدى تأثيرها على نشاط العميل، ومدى التكيف مع تلك الظروف. هذا ويؤكد أن تحليل الظروف البيئية المحيطة بالعمل يتطلب دراسة على مستويين، مستوى داخلي (Micro-Level) عن طريق دراسة النظام الداخلي للشركة وحصلتها السوقية ولوائح التعيين وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية ومعدلات دوران الموظفين،

ومستوى كلي (Macro-Level) الذي يطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود الشركة إلى البيئة المحيطة بها، مثل الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، قوانين التشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة .

٤. . الضمانات او التأمينات المقدمة (Collateral): وتتضمن تقييم الضمانات من حيث قيمتها

العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل، ويقصد بها الأصول التي يبدي العميل استعدادا لتقديمها للمصرف كضمان في مقابل الحصول على القرض. ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من انواع التصرف. وفي حالة فشله في سداد قرضه او الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاستعادة مستحقاته.

(٢ - ٤ - ٢): التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار الائتماني

تزداد أهمية التحليل الائتماني Credit Analysis في عصرنا الحاضر، وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية بسبب القروض المتعثرة. وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم البنوك العاملة في الغرب، احدهما هو بنك قرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الأمريكية وقد خسر عام (١٩٧٣) مبلغ (٤٠) مليون دولار أي ما يعادل لا رأسماله تقريبا، أما البنك الآخر فهو بنك "هاسيت" في المانيا الغربية فقد حقق خسارة كبيرة في العام نفسية اضطر على أثرها إلى التوقف كليا عن الاستمرار.

إذ تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول او ضابط الائتمان Credit Officer. وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض و الائتمان المصرفي Loans Committee والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة

على طلب العميل. وهنا ينبغي على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات والمعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي:

- وصف واضح للقرض

- تحليل مخاطر الائتمان

- مصادر المعلومات المالية

- مصادر المعلومات الاستراتيجية.

- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

ولكي يتسنى للمصارف التجارية اتخاذ القرار السليم بشأن طلب الاقتراض من قبل العميل، يفترض تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل، وعادة ما يستهدف هذا التحليل الحصول على اجابات عن الاسئلة التالية :

١. هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو مع لوائح البنك المركزي او سياسات البنك الخاصة بالإقراض؟

٢. ما حجم المخاطر المترتبة على اقراض العميل؟

٣. هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟

٤. ما حجم العائد المطلوب من القرض؟

هذا ويغطي التحليل الائتماني بشكل عام ثلاثة محاور رئيسية هي : التحليل النوعي Qualitative

Analysis ، والتحليل والكمي Qunatative Analysis والاخر بالتحليل الفني Techincal

.Analysis

➤ أولا: التحليل النوعي (QualitativE Analysis)

يغطي هذا المحور من التحليل ومن خلاله اهتمامه بنوع العملاء (الأفراد وشركات الاعمال الالمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل من بين مجموعة من طالبي الائتمان، فيقوم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الآثار المترتبة على تحديد عوامل الخطر. هذا فتستطيع ادارة الائتمان من خلال هذا النوع من التحليل تحديد الأولويات من أجل تحديد المخاطر المحتملة وتستطيع ايضا التعرف وعن كذب على مدى جدوى تعاملها مع هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية، ودرجة ما يتمتع به من خطر ائتماني وبالتالي تستطيع أن تحدد درجة ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان أو رفض العميل، فمن خلال التحليل النوعي تتمكن إدارة الائتمان من تقييم جدوى استمرارية تعاملها مع طالبي الائتمان السابقين واستمرارية التأكد من درجة الثقة الائتمانية التي يتمتعون بها، وفيما إذا كان وضعهم الجديد يسمح بالاستمرار بالتعامل معهم ام لا، ويغطي هذا المحور من التحليل تقييم

المجالات الرئيسية التالية:

١. الإدارة (Management): من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية

وجدوى التعامل معه، أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه وتحقيق

أهدافه.

٢. **العمليات (Operations):** تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل

ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال.

٣. **نمط الملكية (Ownership Pattern):** من النواحي المهمة في التحليل النوعي هو نوع الملكية،

وفيما إذا كان العميل شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة الائتمانية

ونوع و مقدار الالتزامات على الملاك كما لابد من تحديد فيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في

سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد.

٤. **الخلفية التاريخية (Background and History):** وتفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في

التعرف على عمر العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت

لها شركته، ونتائج تلك التغيرات.

٥. **العلاقات المالية (Financial Relationship):** شكل العلاقة المالية التي تربط العميل مع

المؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات التي حصل عليها العميل من البنوك الأخرى. |

٦. **الانتاج (Production):** نوع الانتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقي على المنتجات

والحدود التي يستطيع بها العميل من تحقيق التعادل، ونوع السلعة المتداولة في السوق، ودرجة التطور

فيها، ودورة حياة السلعة، ومقدار المنافسة عليها.

٧. **أدوات الانتاج (Facilities):** تعكس إدارة الانتاج على العميل نوع ومستقبل العملية الانتاجية

لديه، ولذلك لابد من دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حالياً ومستقبلاً.

٨. **الموردون (Suppliers):** تهتم إدارة الائتمان عند إجراء التحليل النوعي للعميل بدراسة الموردين

لدى العميل، ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الانتاج.

٩. التوزيع والتسويق (Distribution and Marketing) : تهتم ادارة الائتمان بتحليل السوق

Market Analysis لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم العميل بإنتاجها والأسلوب المناسب لتوزيعها

١٠. الأهداف والالتزام (Goals and Commitment): يساعد الاهتمام بهذا المتغير الوصول

الى معرفة جيدة بتحديد هل للعميل رؤية واضحة عن السوق، وما هي خطته طويلة الأجل وهل يقوم بتعريف العاملين بهذه الرؤية و الأهداف، وكذلك يجب الاهتمام بدراسة امكانية تأقلم العميل مع التغير.

١١. الخصائص المؤسسية (Organizational Characteristics): تتناول هذه العملية في

تحليل البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع العميل، ودراسة هل هناك تفويض للصلاحيات و أثر ذلك على اتخاذ القرارات.

١٢. السمعة في السوق (Market Reputation): دراسة وتحليل سمعة العميل في السوق، إذا

تهتم إدارة الائتمان بقراءة ما بين السطور و تكوين رأي عن قدرة الإدارة من خلال معرفة مسموعاتها فيما يتعلق بالنزاهة و الالتزام بالنوعية و الالتزام بالأبداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة.

١٣. نظم الادارة (SYstmes Managerial) : في هذه الحالة لابد من تحديد نوعية نظم

المعلومات والنظم الإدارية المستخدمة والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الافتراضات والتنبؤات ودرجة الأتمان ودقة انظمة الرقابة.

➤ ثانيا: التحليل الكمي (QunatatiVe Analysis):

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة تحليلية للبيانات المالية التي يقدمها العميل، مرفقة بطلب الحصول على الائتمان، وتشمل هذه عادة البيانات المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية و عدة

سنوات سابقة، ليتم من خلالها تحليل اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية، حول الوضع المالي للعميل من ناحية السيولة، والملاءة، والربحية... الخ.

وإن من أهم الأسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل، وذلك خلال مرحلتين هما:

❖ **مرحلة دراسة طلب القرض:** أو الائتمان ويطلب عادة من العميل المقترض (فردا كان أم شركة)

أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم (سلسلة من الميزانيات المقارنة، سلسلة من قوائم الدخل المقارنة، وسلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارنة).

هذا ويتم عادة إخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين: في

١. **المرحلة الأولى:** (ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع) (Quick and Dirty Analysis) يكون

الهدف منها أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض، والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئياً أم

لا. فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل في تحليل القوائم المالية إلى

٢. **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التحليل المالي المفصل والذي يغطي أربعة مجالات رئيسة التدفق

النقدي، السيولة، الرفع "الملاءة"، والضمان). ويتم التحليل المالي المفصل، باستخدام الأساليب

التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءاً بالتحليل الرأسي، ومروراً بالتحليل الأفقي، ثم

انتهاءً بتحليل النسب.

❖ **مرحلة متابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي للعميل:** لا يتوقف نجاح البنك في سياسات

الاقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح فحسب، بل أيضاً على وجود

سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، يتم من خلالها الاستمرار في تقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل، بعد حصوله على القرض، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وكذلك الفوائد، في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض. ذلك ما يفرض على إدارة الائتمان في البنك أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض، يكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفؤ لتقييم ومتابعة الائتمان المبني على معايير مالية وأخرى نوعية أو وصفية، في سياق تحليل مخاطر الائتمان، بالقدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للشركة المقترضة، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الافلاس وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة يمكن أن تلحق بالبنك المقرض.

وهناك عدة أساليب و أدوات تستعمل في التحليل المالي الكمي. منها التحليل المقارن، والتحليل بالنسب للقوائم المالية، وقائمة التدفقات النقدية:

(١) التحليل المقارن: ويتضمن دراسة القوائم المالية للشركة للعميل، بتاريخ طلب الائتمان مقارنة بقوائمه المالية لسنوات سابقة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي تظهر في كل بند من بنود القوائم المالية، من زيادة أو نقص، وتشمل القوائم المالية، الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل. ويتميز هذا التحليل بسهولة المقارنة السريعة للتعرف على الزيادة أو النقص في كل بند من بنود القوائم المالية، وتفيد هذه الطريقة في ملاحظة التغير في بنود القوائم المالية من عام لعام خلال سنوات عديدة، وهذا يشير إلى مدى التقدم الذي تحققه الشركة المقترضة على مدى سنوات عمرها.

٢) التحليل بالنسب للقوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية: وهو من أكثر أساليب التحليل المالي

شيوعاً" ورغم أن حساب النسب المالية (**Financial Ratios**) لا يتطلب إلا قدراً "محدوداً" من

الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية

إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب من إدارة الائتمان بشكل

عام، والمحلل الائتماني بشكل خاص الإدراك الجوهري لأهمية النسب، وطبيعة العلاقة التي كونتها

وتغيراتها خلال الزمان، بحيث يبني على أساسه قراره الائتماني وذلك بعد مراعاة أمرين هامين

خلال دراسة تلك النسب هما:

➤ مقارنة النسب المالية الخاصة بالسنة الحالية للشركة مع نظائرها بالسنوات السابقة وذلك لتقييم الاتجاه

الأفقى للتغير الحادث في تلك النسب صعوداً أو هبوطاً.

➤ مقارنة النسب المالية للشركة بالنسبة الحالية مع ما يعرف بمتوسط نسب الصناعة

(**Averages Industry**)، أي مع المتوسطات الخاصة بالشركات المنافسة

للشركة في النشاط الذي تعمل فيه. ومن أهم النسب المالية التي يمكن لضباط الائتمان

استخدامها في هذا المجال.

١. مجموعه نسب السيولة (**Liquidity Ratios**): إذا ان أهم الأمور التي تهتم بتحليلها إدارة

الائتمان هي سيولة العميل، و تستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة للحكم على قدره العميل من

ناحيه الملاءة المالية و الاقراضية، أي قدرته على تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ

استحقاقها. و تقيس نسب السيولة قدره الشركة على تسديد أقساط القرض التي تستحق عادة

خلال الفترة التي تمنح فيها، ومن أهم هذه المؤشرات :

- نسبة التداول (Current Ratio)
- نسبة التداول السريعة (Quick Ratio)
- رأس المال العامل (Working Capital)
- نسبة سيولة الذمم المدنية
- نسبة سيولة المخزون

٢. مجموعه نسب الربحية (Profitability Ratios)

يمكن الاستفادة من هذه النسب في مجالات اهمها: مدى قدره العميل علي تسديد فوائد القرض من الأرباح السنوية التي حققها، أو في مجال قدرته علي استثمار الأموال المقترضة. و لعل من أهم تلك المؤشرات :

- هامش الربح التشغيلي (Operating profit margin)
- العائد علي الاستثمار (Return on Investment)

٣.مجموعه نسب التغطية (المديونية) Coverage Ratios Long –Term Debit Paying) (Ability

تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين اموال الملاك و القروض المقدمة من البنوك و التوازن بينهما، و مدي كفاية الموجودات الثابتة لتغطية القروض طويلة الاجل، إضافة إلى قدره العمل ضمن نشاطه غلي خدمة الائتمان و فوائده و تستخدم نسب المديونية للتعرف علي مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنشأة لتمويل موجوداتها المختلفة ومن اهم هذه المؤشرات

- نسبة الديون إلى مجموع الأصول (Debit Ratio)

- نسبة تغطية الفوائد (Times Interest Earned)

- نسبة الديون إلى حقوق الملكية (Debit/Equity Ratio)

٥. نسبة الرافعة المالية (Degree of Financial Leverage)

يكون تأثير الرفع المالي ايجابياً على العائد إذا نجحت الشركة في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد على الفائدة المدفوعة عليها .

٦. مجموعة نسب النشاط أو الكفاءة (Activity and efficiency ratios)

ويستفاد منها في تقييم مدى قدرة إدارة الشركة المقترضة على إدارة مواردها الاقتصادية والمالية والبشرية، ومن ثم تعطي مؤشراً أولية على مدى قدرة الشركة على استثمار الأموال المقترضة.

➤ ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال.

- معدل دوران الذمم المدينة (Account Receivable Turnover)
- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)
- معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover)
- معدل دوران الأصول (Total Assets Turnover)

٧. مجموعة نسب السوق أو نسب التقييم (Valuations Ratio)

تستخدم هذه المجموعة من النسب في تقييم مركز الشركة في السوق المالي، وبالتالي مدى قدرتها على الاستمرارية في المستقبل. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال

- ربحية السهم الواحد (Earning Per Share EPS)
- نسب مضاعف السعر السوقي للسهم (Price Earning Ratio)
- نسب التوزيعات النقدية (Cash Dividends Ratio)
- القيمة السوقية للسهم الواحد
- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية
- عائد التوزيعات للسهم = مقسوم الأرباح الموزع / قيمة الأسهم الاسمية.

٨. نسب التدفقات النقدية (Cash Flow Ratios)

هذه المجموعة من النسب والتي تشتق عادة من قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقا

الأساس النقدي Cash Basis ، وهي على خلاف النسب السابقة والمشتقة من القوائم المالية

التقليدية، المعدة وفقا لأساس الاستحقاق Accrual Basis تقدم لمحلل الائتمان خدمة في تقييم

قدرة العميل على السداد تفوق تلك النسب المشتقة من القوائم المالية التقليدية.

ومن أهم هذه النسب:

• نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage Ratio)

• نسبة المدفوعات اللازمة (Interest Paid Ratio)

• نسبة الأنفاق الرأسمالي (Capital Expenditures Ratio)

ويجدر التذكير هنا أيضا بأهمية الموازنة النقدية Cash Budget والمبنية على مفهوم التدفقات المستقبلية كأداة هامة من الأدوات التي يستخدمها محلل الائتمان، سواء عند قرار منح الائتمان، أو عند متابعة حالة العميل بعد منحه القرض.

ثالثا: التحليل الفني: (Technical Analysis)

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل، والتي تعطي مؤشرا حول قدراته الفنية، لتنفيذ المشروع الذي سيمول عن طريق الائتمان، بهدف التأكد من امكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة، والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع، ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي. ويمكن تعريف التحليل الفني

بأنه مجموعة واسعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تحاول التنبؤ بمستقبل الأسعار على أساس الأسعار السابقة أو غيرها من الإحصاءات السوقية الواضحة.

ويبين أن التحليل الفني يغطي المجالات الآتية:

١. وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة.
٢. وصف العملية الانتاجية التي تم اختيارها مقارنة مع العمليات البديلة، مع توضيح اسباب التفضيل للعملية التي وقع الاختيار عليها.
٣. تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.
٤. تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار عنها.
٥. تحديد الانشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.
٦. تحديد موقع المشروع ومدى مناسبه بالمقارنة بالمواقع والبدائل المختلفة المتاحة.
٧. التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها.
٨. مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل، وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها.
٩. احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.
١٠. تقدير تكاليف إنتاج السلع.

(٢- ٥): نظام تصنيف مخاطر الائتمان

لعل من أهم الأدوات الفاعلة والكفؤة التي تساعد دائرة الائتمان المصرفي في البنك أولا في اتخاذ قرار منح الائتمان، وتحديد قيمة القرض وأجله، وسعر الفائدة، ثم بعد ذلك في متابعة مقدرة العميل على تسديد أصل القرض وفوائده، هو وجود نظام معتمد لتصنيف مخاطر الائتمان. فإن من أهم أهداف وجود نظام تصنيف مخاطر الائتمان هو التنبؤ ما إذا كانت الشركة طالبة القرض قادرة على السداد في الوقت المحدد أم لا، مما يساعد ضابط الائتمان في اتخاذ قرار المنح من عدمه.

ويقوم هذا النظام عادة على نوعين من المؤشرات، مؤشرات نوعية Qualitative ومؤشرات كمية Quantitative ذات صلة بأدائه المالي. وقد أخذ هذا النوع الأخير من المؤشرات يلعب دورا "هاما" لدى دوائر الائتمان المصرفية، وذلك اعتمادا على الكثير من النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، التي طورها العديد من الباحثين، بدءا من منتصف القرن العشرون الماضي أمثال (beaver, wilcox, 1999, ١٩٧١)، وقد استخدم هؤلاء الباحثون في بنا تلك النماذج مجموعة من النسب المالية المستخلصة، إما من القوائم المالية التاريخية التقليدية والمعدّة على أساس الاستحقاق، أو من قوائم التدفقات النقدية المعدّة على الأساس النقدي. إذ نجح

Sherror في العام (١٩٨٧) في تطوير الجهود التي بذلها الباحثون الذين سبقوه في تطوير نموذج أكثر فاعلية في تصنيف مخاطر الائتمان، مبني على (٦) نسب مالية موزعة بسبب أغراضها على النحو التالي:

١. مؤشرات سيولة وتشمل

- رأس المال العامل اجمالي الموجودات

- الموجودات السائلة اجمالي اموجودات.

٢. مؤشرات ربحية وتشمل

- صافي الربح قبل الضرائب اجمالي الموجودات.

٣. مؤشرات رفع أو ملاءة وتشمل:

- صافي حقوق المساهمين / اجمالي المطلوبات

- اجمالي الموجودات اجمالي المطلوبات

- صافي حقوق المساهمين اجمالي الموجودات الثابتة.

وقد حدد لكل منها وزنا نسبيا يتراوح (٠.١ . ٢٠.٠) لتستخدم هذه الأوزان المرجحة فيما بعد لقياس درجة مخاطرة القرض، ولتكون قاعدة بعد ذلك لتصنيف القروض حسب جودتها في خمس فئات، هي

١. الفئة الأولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة).

٢. الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة).

٣. الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)

٤. الفئة الرابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)

٥. الفئة الخامسة (قروض خطرة جدا)

إذ وبناء على الفئة التي يصنف فيها القرض المطلوب من العميل يتم اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه ثم بعد ذلك تحديد سعر الفائدة، كذلك وربما الأهم هو وضع خطة المتابعة المستمرة للعميل لتقييم قدرته على الانتظام في تسديد القرض و فوائدها.

(٢-٦): العوامل المحددة لقرار الائتمان للبنك:

من أجل تقييم وإدارة المخاطر، تقوم إدارة الائتمان بدراسة فعالة لطلبات الائتمان المقدمة من قبل عملاء البنك قبل اتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو بالقبول، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب لذا فإن اتخاذ القرار الائتماني يتطلب دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال (Capitak structure) وقرارات الاستثمار (Invest ment decisions) ومخاطر محفظة القروض (Loans' portfolio risks). ويجب أن يقوم ضابط الائتمان بدراسة الملف الائتماني للعملاء من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل، وبهذا يستطيع الموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب ، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية ل لسياسة الائتمانية للبنك من عدمه إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في صنع القرار الائتماني، لذلك فإن إدارة الائتمان للبنك تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية التي من خلالها تستطيع الحكم واتخاذ قرار بمنح أو عدم منح الائتمان المصرفي للعميل. ويمكن حصر العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي فيما يلي:

العوامل المتعلقة بالعميل، العوامل المتعلقة بالبنك، والعوامل المتعلقة بالائتمان.

١. العوامل المتعلقة بالعميل :

ترتبط هذه العوامل بهدف واحد هو قياس مدى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة منحه لعميل معين من العملاء، وهل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطر، ومدى سلامة الموقف الائتماني للعميل، لذلك فإن إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل :

- شخصية العميل (Character) ، يستطيع البنك من خلال التعرف على سمعة عميله أن يكتشف نيته على السداد، فالمعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر التجارية أو المصرفية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك العميل، والتزامه بتعهداته، وعدم تعرضه سابقا أو حاضرا لأي نوع من دعاوى الاحتجاج أو الإفلاس أو ما شابه. ومن السمات الشخصية التي تلعب دورا هاما" في القرار الائتماني(عمر الشركة، و نوع وحجم نشاط الشركة، ومدة العلاقة بين البنك والشركة طالبة القرض. . . الخ) حيث أن علاقة البنك المقرض بالعميل تؤثر على حدود الائتمان. القدرة على الاستدانة (Capacity) ، إذ يعتبر أهم العوامل التي تؤثر في مقدار المخاطرة التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما حصل عليه من ائتمان للبنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسة مختلفة وردت عند بعض المهتمين، وهي تفسير القدرة من خلال اقترابها من السمات الشخصية العامة للعميل، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض، تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة، تضمن لـ لبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة ائتمانية، والأمر المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة العميل طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كاف لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة تجاه البنوك، والقدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع لـ لعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من العميل رأس مال العميل(Capital) وقدرته على توليد الأرباح، إذ يعتبر رأس

مال العميل أحد أهم القرار الائتماني، لذا فإن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته (لتحديد درجة المخاطرة التي ت تعرض لها. الضمان ، تهدف البنوك من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين الائتمان المصرفي، وبين ما يقابلها من ضمانات. وقد تكون هذه الضمانات في شكل سندات (bonds) أو ودائع نقدية (cash) (deposits) أو المعدات (Property) أو الرهن العقاري (mortgages)، أو الأسهم المدرجة (listed)، shares، (أو البضائع) merchandise (أو إيصالات إيداع) (deposit، receipts) و لكي تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل أموالها يجب أن تراعي الآتي عند تحديد الضمان: عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، وتكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك، بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قمية الائتمان عند عجز العميل عن السداد ، وتكون ملكية العميل ل ضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع، وكفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان، والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع :

- الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعمل، لا شك في أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع البنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة، أو اتباع بعض المرونة في شروط منح الائتمان إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة، وبناء على ذلك فإنه ينبغي على ضابط الائتمان دراسة الظروف الاقتصادية وغير

الاقتصادية المحيطة بالعمل لوقوف على مدى تأثير العميل بالدورة الاقتصادية.

٢ - العوامل المتعلقة بالبنك

ويتسع هذا المجال ليشمل العوامل الآتية (٢٠١٢ ، Dogarawa) و (Sidthidet)

درجة السيولة التي يتمتع بها البنك، فهي شريان الحياة ل لأنشطة التي يقوم بها البنك، فتحتاج البنوك ل لسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف. ولهذا السبب تحرص البنوك دائما على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفة الآجال، وعليه فإن جوهر نشاط البنوك التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه البنوك بالاستخدام الكفء ل لموارد المالية التي بحوزتها، وعن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي تحقق التوازن بين السيولة والربحية والأمان الاستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تؤثر هذه الاستراتيجية في قراره عدم منح هذا الائتمان. أو الائتماني، أي في استعداده لمنح ائتمان معين.

- الهدف العام ل لبنك، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق هدف الربحية، والسيولة، والنمو والأمان وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي التكلفة البنك، و سياسات تسعير سليمة ل لخدمات التي يقدمها، هذا وعليه أيضا" أعاه سياسات البنوك المنافسة وهيكل أسعار العائد المدين بالبنك، وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر، في حين يتم تحقيق هدف السيولة من خلال بناء محفظة ل لقروض تسم بالتوازن، و الجودة ، والتنوع من حيث أنواع القروض، وأجال الأنشطة التي يتم تمويلها. هذا و يسع البنك إلى تعظيم أرقام نشاط الإقراض القروض والإيرادات المتولدة عنه و يتحقق ذلك بجهد ائتماني منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والنقي يم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق.

- حصة البنك في السوق المصرفي، إذ يجب أن تسعى البنوك لزيادة حصصها السوقية وذلك من خلال ما تقدمه من تعاملات رائدة وفريدة لا تقدمها البنوك الأخرى، وتنقسم حصة البنك في السوق المصرفي إل

•

- ي أربعة أجزاء، وهي حصة في الإيداعات، حصة في التوظيف، حصة في الخدمات المصرفية، وحصة في الأموال المدارة لحساب العملاء، ويدخل في ذلك صناديق الاستثمار.
- إمكانيات البنك المادية والبشرية، وتشمل الكفاءات الإدارية هو، وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات البنك المادية والبشرية، كلما تعاظمت درجة استعدادة على منح الائتمان من عدمه.

٣- العوامل المتعلقة بالائتمان

تلك العوامل المشمولة ضمن السياسات الائتمانية ل لبنك، وهي مجموعة من العوامل ت تعلق بموضوع الائتمان نفسه، وتشمل الغرض من الائتمان الم منوح ل لعملاء، ومدة الائت

الفصل الثاني: المحاسبة الإلكترونية

مقدمه عن المحاسبة الالكترونية

تمهيد:

ظهرت المحاسبة الإلكترونية بظهور الإنترنت، حيث بدأت الشركات في الانتقال إلى استخدام برامج المحاسبة الإلكترونية وقواعد البيانات عبر الإنترنت؛ إذ تُتيح قواعد البيانات حفظ الحسابات عبر الإنترنت بطريقة تُسهل على المستخدمين الوصول إليها دون صرف الأموال أو بذل الجُهد والطاقة.

المحاسبة الإلكترونية (Electronic Accounting) أو (E-Accounting) تعني تقديم جميع خدمات المحاسبة التقليدية ولكن عبر الإنترنت، حيث يتم العمل على تسجيل المعاملات في قواعد البيانات ويُمكن الوصول إليها من خلال الأجهزة المختلفة المتصلة بالإنترنت؛ كالهواتف المحمولة، وهذا بدوره يُساهم في التقليل من الوقت والجهد المُستهلك في الوصول إلى خدمات المحاسبة التقليدية.

وتعد المحاسبة الإلكترونية إحدى التطورات التي حدثت في مجال المحاسبة والتي تقوم على حفظ جميع الحسابات على قواعد البيانات المختلفة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى استخدام الطريقة اليدوية، حيث يتم استخدام برامج المحاسبة الإلكترونية المختلفة، ولقد تم اعتماد مُصطلح المحاسبة الإلكترونية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهذا ما يدل على أهمية المحاسبة الإلكترونية في تنفيذ أعمال المحاسبة المتنوعة.

أولاً: تعريف المحاسبة الإلكترونية:

المحاسبة الإلكترونية أو المحاسبة عبر الأنترنت هي تطور جديد في مجال المحاسبة هذا يعني ان جميع معاملتك ستسجل في قاعدة بيانات عبر الانترنت تمام مثل موقع الويب او مدونة الويب.

❖ أنظمة المحاسبة الإلكترونية:

- (١) هي برامج يتم تخزينها علي الكمبيوتر الشركة او يتم الوصول اليها عن بعد عبر الانترنت .
- (٢) تسمح لك المحاسبة الإلكترونية بأعداد حسابات الدخل والمصروفات "مثل رادات الايجار او المبيعات والرواتب ونفقات الاعلان وتكاليف المورد .يمكن استخدامها ايضا الادارة الحسابات المصرفية ودفع الفواتير واعداد الميزانيات .
- (٣) اعتمادا علي البرنامج تسمح لك بعض أنظمة المحاسبة ايضا بأعداد المستندات الضرائبية والتعامل مع الكشف الرواتب وادارة تكاليف المشروع.
- (٤) يمكن بشكل عام تخصيص البرنامج لتلبية احتياجات عملك .
- (٥) من المهم التأكد من التدريب موظفيك وفهم كيفية استخدام برنامج المحاسبة الخاص بك بنجاح.

ثانياً: أهمية المحاسبة والمحاسبة الإلكترونية :

يحظى علم المحاسبة بأهمية خاصة وذلك لكونه واحداً من العوامل الأساسية التي تحدد نجاح المؤسسات؛ حيث لا يمكن إنشاء أي مؤسسة أو إنجاز أي مشروع دون وجود نظام محاسبة كامل يوضح أدق التفاصيل المالية، من هنا يمكن تلخيص.

➤ أهمية المحاسبة بمجموعة من النقاط كما يأتي:

- تعمل على تقييم ورصد نشاط المؤسسة، وتبرز أثر هذا النشاط على مكونات الذمة المالية للمؤسسة.
- تعتبر أداة لقياس الذمة المالية للمؤسسة، ولذلك فهي قادرة على تلبية ضرورات النظام الاقتصادي والجبايي والقانوني.
- تمكن القائمين على المؤسسة من معرفة الصادرات والواردات المالية فيها، وذلك عن طريق تزويدها بالتقارير المحاسبية والقوائم الدورية وغير الدورية.
- تعمل على ترجمة مجمل العمليات المجسدة لنشاطات المؤسسة في علاقاتها مع نفسها ومع محيطها، وذلك من خلال تثبيت جميع مجريات الأحداث القانونية والإدارية خلال السنة المالية الواحدة.

ثالثاً: نشأة المحاسبة الإلكترونية:

مع الانتشار الكبير لعالم الإنترنت ومع بداية الألفية الثالثة، أصبح مصطلح الأعمال الإلكترونية منتشراً بشكل كبير، وكذلك أصبح بمثابة مظلة كبيرة يوجد تحتها العديد من المواضيع، ومن أكثر المواضيع انتشاراً التجارة الإلكترونية، وبعدها تم العمل على أتمته قطاع الأعمال، وكذلك ظهر مصطلح المحاسبة الإلكترونية "Electronic Accounting" والتي أصبحت أحد أهم المفاهيم العصرية الحديثة والمعاصرة للثورة الرقمية، والتي انتشرت انتشاراً سريعاً، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي؛ حيث أنه لا يمكن الاستغناء عن التكنولوجيا في المهمات والوظائف المحاسبية؛ وذلك نظراً لفوائدها ومميزاتها والتي تنعكس بصورتها الإيجابية على أداء الشركات.

وبدايةً ظهر برنامج الإكسيل الأساسي وكان من أكثر البرامج استخداماً في عالم المحاسبة الإلكترونية، وكان الوحيد الذي يتم عن طريقه أداء العديد من الوظائف والمهام المتعلقة بالمحاسبة الإلكترونية. ومن ثم مع التطور الكبير لعالم تكنولوجيا المعلومات أصبحت هنالك العديد من البرامج الحاسوبية، والتي تُستخدم بشكل عملي والتي تُعتبر أكثر تطوراً وأكثر فعالية، وعادةً ما يتم استخدامها من قبل الشركات الكبيرة.

رابعاً: اهداف المحاسبة الالكترونية:

١. الوصول الشامل: اليوم مهما كنت تستخدم برنامج محاسبة، فكلها متصلة بالشبكة والخادم.

يمكنك الوصول والتحري من خلال جهازك اللوحي والهاتف الذكي. لذلك، سوف يمنحك

الوصول السريع للبيانات. هذه إحدى أهداف المحاسبة الإلكترونية.

٢. حسن التعاون: إذا كنت عضواً في فريق قسم المحاسبة الذي يضم الكثير من الأقسام،

فيمكنك التعاون مع بعضكما البعض في المحاسبة الإلكترونية. يمكنك مساعدة بعضكما البعض

في الحفاظ على حسابات الشركة. سيتم إضافة جميع التأثيرات في البيان المالي للشركة من

خلال تعاون فريق المحاسبة هذا والجهود المشتركة.

٣. التصحيح السريع والنتيجة الدقيقة: إذا كان هناك خطأ، فهناك فرصة أكبر لتصحيح خطأ

المحاسبة بسرعة لأن عدداً كبيراً من أعضاء الفريق يمكنهم الوصول إليه بسرعة. العديد من

الخبراء متخصصون للمراقبة فقط، لذلك سيحقق ذلك نتائج مالية دقيقة وحقيقية.

٤. التسجيل السريع مع التكنولوجيا المتقدمة: اليوم، تريد جميع شركات برامج المحاسبة

الإلكترونية أن تصبح رقم ١ في السوق، ولكن في السوق، هناك منافسة كبيرة. لذلك، فإن

شركات برامج المحاسبة هذه تعمل بشكل أفضل من أجل الابتكار.

٥. الرقابة الصارمة: الآن، من المستحيل على المتسللين اختراق قاعدة بيانات المحاسبة لأن

المسؤولين الأخلاقيين يعملون على تطوير برامج محاسبة متقدمة تقوم بأمن صارم للوصول إلى

المعلومات المحاسبية.

٦. تسجيل الأعمال على نطاق واسع: اليوم هو وقت العمل الجاد وليس الكسل. لأن العمل

ينمو بسرعة. اليوم، لدى الناس الكثير من المشاريع لأن العمل قد زاد. والفضل يرجع لنظام

التشغيل الآلي للمحاسبة الإلكترونية الذي يساعد على تسجيل الأعمال أثناء زيادة حجمها.

٧. التكيف مع القانون ومعايير المحاسبة: من خلال تركيب مرافق جديدة، يمكن تعديل أي

برنامج للمحاسبة الإلكترونية مع التعديلات الجديدة لأي قانون ومعايير محاسبية.

٨. إمكانية التعديل: إذا كنت ستنتقل من نموذج عمل إلى نموذج أعمال آخر، يمكن لبرنامج

المحاسبة الإلكترونية الخاص بك أيضًا تغيير تكوينه.

خامسا: عناصر المحاسبة الإلكترونية:

١. المعدات

الأجهزة هي المعدات الإلكترونية التي تشمل أجهزة الكمبيوتر ومحركات الأقراص والشاشات والطابعات والشبكة التي تربطها. تتطلب معظم أنظمة المحاسبة الإلكترونية شبكة، وهو نظام الروابط الإلكترونية هو الذي يسمح لأجهزة الكمبيوتر المختلفة بمشاركة نفس المعلومات.

٢. البرمجيات

هي مجموعة البرامج التي تجعل الكمبيوتر يؤدي العمل المطلوب. يقبل برنامج المحاسبة ويعدل (يغير) ويخزن بيانات المعاملات ويولد التقارير التي يستخدمها المديرون لإدارة الأعمال. تعمل العديد من حزم برامج المحاسبة بشكل مستقل عن أنشطة الحوسبة الأخرى للنظام.

٣. شؤون الموظفين

يعتبر الموظفون عاملين أساسيين في نجاح أي محاولة لأن الناس يديرون النظام. يتيح نظام المحاسبة الحديث للأفراد غير المحاسبين الوصول إلى أجزاء من النظام. تتطلب إدارة نظام المحاسبة الإلكترونية تخطيطاً دقيقاً لأمن البيانات وفحص الأشخاص في المؤسسة الذين يمكنهم الوصول إلى البيانات. يتم البحث عن الأمان باستخدام كلمات المرور والرموز التي تسمح بالوصول إلى سجلات المحاسبة.

سادسا: خصائص المحاسبة الإلكترونية:

١. **بسيطة ومتكاملة:** تساعد جميع الأعمال التجارية من خلال دمج جميع أنشطة الأعمال. قد تكون مثل هذه الأنشطة المبيعات والتمويل والشراء والمخزون والتصنيع وما إلى ذلك. كما أنها تسهل ترتيب معلومات الأعمال الدقيقة والحديثة في شكل سهل الاستخدام.
٢. **الدقة والسرعة:** تحتوي المحاسبة الإلكترونية على قوالب مخصصة للمستخدمين تتيح إدخال البيانات بسرعة ودقة. وبالتالي، بعد تسجيل المعاملات، يقوم بإنشاء المعلومات والتقارير تلقائياً.
٣. **قابلية التوسع:** تتمتع بالمرونة لتسجيل المعاملات مع حجم الأعمال المتغير.
٤. **اعداد التقارير الفورية:** يمكنها إنشاء تقرير جودة في الوقت الفعلي بسبب السرعة والدقة العالية.
٥. **الامان:** يمكن الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات الآمنة مقارنة بنظام المحاسبة التقليدي.
٦. **سرعة اتخاذ القرار:** يُنشئ هذا النظام تقارير شاملة في الوقت الفعلي ويضمن الوصول إلى المعلومات الكاملة والحاسمة على الفور.
٧. **الموثوقية:** يُنشئ التقرير باتساق ودقة. تقليل الأخطاء يجعل النظام أكثر موثوقية.

سابعا: مميزات وعيوب المحاسبة الالكترونية:

بعد أن ذكرنا أبرز العيوب التي تتواجد بكثرة في البرامج المحاسبية المختلفة ينبغي أيضاً أن نقوم بذكر أهم المميزات التي تجعل من أي برنامج حسابات برنامجاً قوياً ينال ثقة مستخدميه، ومن أبرز هذه

➤ مميزات المحاسبة الالكترونية:

١. توفير تقارير لكل العمليات المحاسبية التي تتم وإخراج تلك التقارير بشكل سريع.
٢. قدرة البرنامج على العمل وفقاً لدورة محاسبية.
٣. يقوم برنامج المحاسبة بربط أقسام الشركة بقسم الحسابات تلقائياً.
٤. أن يتوفر لدى برنامج المحاسبة المستخدم نظام صلاحية يحافظ على سرية البيانات ويمكن كل مستخدم من الوصول إلى البيانات المخصصة له فقط.
٥. أن يتواجد لدى البرنامج نظام تلقائية للبيانات ويضمن لك عدم مسح أو ضياع أي بيانات.
٦. احتواء البرنامج على خاصية متابعة الشيكات عند استلامها وحتى وصولها إلى البنك.
٧. أن يمكنك البرنامج من متابعة مراكز التكلفة ومتابعة سجلات الإيرادات والمصروفات.

➤ عيوب المحاسبة الالكترونية:

١. تعطل عمل البرنامج باستمرار.
٢. أن يكون البرنامج بطيء مما يجعلك تستغرق وقت كبير في إتمام العمليات المحاسبية.
٣. ألا يكون لدى البرنامج القدرة على إنشاء دورة محاسبية ولا يستطيع ربط كافة أقسام الشركة ببرنامج المحاسبة.
٤. عدم قدرة البرنامج على إخراج التقارير بشكل سريع وعدم إخراج جميعها.

٥. عدم استطاعة برنامج محاسبة شركتك على ربط أجهزة الشركة بعضها ببعض.

٦. إذا كان البرنامج يُزيل البيانات المسجلة تلقائياً في حال زيادة كميتها.

٧. عدم توافر خاصية الحفاظ على صلاحية كل مستخدم برنامج المحاسبة، وبالتالي فلا يحافظ البرنامج

على سرية البيانات المسجلة لديه.

٨. أن يستغرق البرنامج وقت طويل في إنشاء الفواتير الخاصة بعمليات البيع والشراء.

ثامنا: الفرق بين المحاسبة الإلكترونية والمحاسبة التقليدية:

في المحاسبة ، يتم تسجيل المعاملات المالية ومعالجتها وعرضها لإنشاء بيانات مالية ، وهذا مفيد للقراء ، في اتخاذ القرارات. تقليدياً ، تتم المحاسبة يدوياً ، بواسطة محاسب مُدرب ، باستخدام السجلات ودفاتر الحسابات والقسائم ، إلخ. ولكن مع التكنولوجيا الناشئة ، في الوقت الحاضر ، أصبحت المحاسبة المحوسبة في رواج ، بسبب دقتها وراحتها وسرعتها.

يعتمد كل من النظام اليدوي والمحوسب على نفس المبادئ والاتفاقيات ومفهوم المحاسبة. ومع ذلك ، فهي تختلف فقط في آليتها ، بمعنى أن المحاسبة اليدوية تستخدم القلم والورق ، لتسجيل المعاملات ، في حين أن المحاسبة المحوسبة تستخدم أجهزة الكمبيوتر والإنترنت ، لإدخال المعاملات إلكترونياً.

يمكنك العثور على اختلافات جوهرية بين المحاسبة اليدوية والمحاسبة.

➤ رسم بياني للمقارنة تعريف الاختلافات الرئيسية:

أساس للمقارنة	المحاسبة الإلكترونية	المحاسبة اليدوية
المعنى	المحاسبة المحوسبة هو نظام محاسبي يستخدم برنامج محاسبة لتسجيل المعاملات المالية إلكترونياً.	المحاسبة اليدوية هو نظام محاسبة يستخدم سجلات فعلية وكتب حساب ، لحفظ السجلات المالية.

تسجيل	يتم تسجيل محتوى البيانات في قاعدة البيانات المخصصة.	التسجيل ممكن من خلال كتاب الدخول الأصلي.
عملية حسابية	مطلوب فقط إدخال البيانات ، ويتم إجراء الحسابات عن طريق نظام الكمبيوتر.	يتم تنفيذ جميع الحسابات يدويا.
سرعة	أسرع نسبيا.	بطيء
ضبط الإدخالات	لا يمكن إجراء تصحيح الأخطاء.	وهي مصنوعة من أجل تصحيح الأخطاء.
دعم	يمكن حفظ المدخلات من المعاملات ودعمها	غير ممكن
ميزان المراجعة	يتم توفير ميزان المراجعة الفوري على أساس يومي.	أعد عند الضرورة.
الشهادة المالية	يتم توفيرها في نقرة زر.	يتم إعداده في نهاية الفترة أو الربع

➤ الاختلافات الأساسية بين المحاسبة اليدوية والمحوسبة

يتم شرح الفرق بين المحاسبة اليدوية والمحوسبة في النقاط التالية:

- يشير الحساب اليدوي إلى طريقة المحاسبة التي تستخدم فيها السجلات المادية للمجلة ودفتر الأستاذ والقوائم ودفاتر الحسابات للاحتفاظ بسجل للمعاملات المالية. من ناحية أخرى ، تعني المحاسبة المحوسبة طريقة المحاسبة ، التي تستخدم برامج أو حزم محاسبة ، لتسجيل المعاملات النقدية ، التي تحدث للمنظمة.
- في المحاسبة اليدوية ، يمكن أن يتم تسجيل المعاملة من خلال دفتر الدخول الأصلي ، أي دفتر يوم دفتر اليومية. على العكس ، في المحاسبة المحوسبة ، يتم تسجيل المعاملات في شكل البيانات ، في قاعدة البيانات المخصصة.

- في المحاسبة اليدوية ، يتم تنفيذ جميع الحسابات ، أي الجمع والطرح وما إلى ذلك فيما يتعلق بالمعاملات يدويًا. في المقابل ، في المحاسبة المحوسبة ، ليست هناك حاجة لإجراء العمليات الحسابية ، حيث يتم إجراء الحسابات تلقائيًا بواسطة الكمبيوتر.
- في المحاسبة اليدوية ، يظل الشخص متورطًا طوال الوقت ، مع الحسابات ، لإدخال وتحديث المعاملات ، وهو أمر شاق ويستغرق وقتًا طويلاً أيضًا. مقابل ذلك ، في المحاسبة المحوسبة ، بمجرد إدخال المعاملة ، يتم تحديثها تلقائيًا في جميع الحسابات التي تتعلق بها ، وبالتالي تكون العملية أسرع نسبيًا.
- في طريقة المحاسبة اليدوية ، إذا حدث خطأ أثناء إدخال المعاملة ونشرها في دفاتر الحسابات ، فيمكن تمرير إدخال الضبط للحصول على نتائج دقيقة. علاوة على ذلك ، يتم أيضًا إدخال قيود على التوافق مع مبدأ المطابقة ، أي يجب أن تتطابق نفقات الفترة المحاسبية مع الإيرادات المعنية. من ناحية أخرى ، في المحاسبة المحوسبة ، يتم إعداد الامتثال لمجلة وقوائم المبادئ
- أحد مزايا المحاسبة المحوسبة التي تفتقر إليها المحاسبة اليدوية هو أنه في المحاسبة اليدوية لا توجد طريقة لإجراء نسخ احتياطي لكافة الإدخالات والبيانات المالية ، ولكن في المحاسبة المحوسبة ، يمكن حفظ السجلات المحاسبية وإجراء نسخ احتياطي لها.
- في المحاسبة اليدوية ، يتم إعداد ميزان المراجعة فقط عندما يكون مطلوبًا ، بينما يتم توفير ميزان المراجعة الفورية على أساس يومي في المحاسبة المحوسبة.
- في نظام المحاسبة اليدوي ، يتم إعداد البيان المالي في نهاية الفترة ، أي السنة المالية. على العكس ، يتم توفير البيان المالي بنقرة زر واحدة ، في نظام المحاسبة المحوسب.

تاسعا: البرامج المستخدمة في المحاسبة الإلكترونية:

عادةً ما يتم استخدام برامج المحاسبة الإلكترونية، والتي تعمل بشكل أساسي على استخدام الأجهزة المحمولة وأجهزة الحاسوب والعديد من التطبيقات الذكية للقيام بالعملية المحاسبية الإلكترونية، وكذلك استخدام جميع التطبيقات في المحاسبة للقيام بعمليات الإدخال والإخراج وتسجيل وتبويب السجلات تخزينها على الأجهزة المتنوعة والعمل بها. وكذلك يتم العمل على البيانات من خلال عمليات المعالجة المتنوعة؛ لغايات الحصول على التقارير المالية والبيانات التحليلية والتحليلات المالية لهذه البيانات. وكذلك يتم استخدام الجداول الإلكترونية والبرامج الخاصة للتنفيذ على أجهزة الحاسوب الإلكترونية، والتي تعمل بشكل أساسي على تسجيل القيود أو تسجيل العمليات الحسابية الموجودة، وبعد ذلك تقوم البرامج الحاسوبية بعمل حسابات دفتر الأستاذ وكذلك حسابات لميزان المراجعة والقوائم المالية وجميع القوائم والسجلات المحاسبية المطلوبة بطريقة إلكترونية، حيث يوجد العديد والكثير من البرامج ومنها برامج

١. "SAGE 50 50"،

٢. وكذلك برامج مايكروسفت "Microsoft Small Business Accounting"

٣. وبرامج كويك بوكس "Quick Books"

٤. وبرنامج مايوب "MYOB"

وغيرها الكثير من البرامج الحاسوبية المتنوعة والمتاحة للاستخدام أمام المحاسبين في الشركات الكبيرة والصغيرة منها، والتي تعمل على تسهيل الحسابات وتبسيطها وتوفير الوقت والجهد وكذلك توفر الأخطاء، التي من الممكن أن يقع بها الأفراد والمحاسبين بشكل عام في حال كان العمل بشكل يدو

عاشرا: اسباب استخدام المحاسبة الالكترونية:

١. السرعة في تنفيذ وتسجيل العمليات وترحيلها.
٢. دقة النتائج وخلوها من الاخطاء .
٣. تسهيل واحكام الرقابة علي البضائع .
٤. تسهيل متابعة التغيرات في السجلات .
٥. سرعة طباعة الوثائق وكشوف الحسابات .
٦. القدرة علي اعطاء البيانات بصورة تحليليه متعددة.

الفصل الثالث : فلاتر ويب

مقدمة

Flutter عبارة عن إطار عمل لتطوير تطبيقات الأجهزة المحمولة ومفتوح المصدر للحيوانات الأشباه من Google. وتتمثل الميزات الرئيسية في: النظام الأساسي المشترك والأداء العالي. يوفر Flutter مجموعة كبيرة من المكونات والواجهات ، كما أنه يحتوي على محرك رسم ذاتي عبر الأنظمة الأساسية. ومع ذلك ، نظرًا لأن Flutter تم تطويره استنادًا إلى لغة Dart ويفتقر إلى المواد التعليمية ، فإن تكلفة التعلم مرتفعة للغاية

يمكن تقسيم هيكل إطار Flutter تقريبًا إلى جزأين Flutter Framework : هذه حزمة Dart SDK نقية. وهي تنفذ مجموعة من المكتبات الأساسية. ويشار إلى الطبقتين السفليتين: الأساس ، والرسوم المتحركة ، والرسم ، والإيماءات مجتمعة باسم طبقة Dart UI. إنها مكتبة واجهة المستخدم الأساسية التي يعرضها محرك Flutter ، توفير الرسوم المتحركة والإيماءات والقدرة على الرسم. طبقة التقديم ، هذه الطبقة عبارة عن طبقة تخطيط مجردة ، وتعتمد على طبقة Dart UI الأساسية ، هذه الطبقة تبني بشكل أساسي شجرة واجهة المستخدم ، عندما تتغير شجرة واجهة المستخدم ، فإنها تحسب الجزء الذي تم تغييره ، ثم تقوم بتحديث شجرة واجهة المستخدم ،

وأخيرًا يتم رسم شجرة واجهة المستخدم على الشاشة ، وهذه العملية تشبه DOM الظاهري في React. طبقة التجسيد هي الجزء الأساسي من إطار عمل Flutter. بالإضافة إلى تحديد موضع وحجم كل عنصر من عناصر واجهة المستخدم ، فإنها تحتاج أيضًا إلى إجراء تحويل ورسم منسقين. طبقة Widgets هي مجموعة من مكتبات المكونات التي يوفرها Flutter. علاوة على مكتبة المكونات الأساسية ، يوفر Flutter أيضًا مكتبتين لمكونات النمط المرئي ، Material و Cupertino. Flutter Engine هذا هو ++ C SDK نقي ، والذي يتضمن محرك Skia ، ووقت تشغيل Dart ، ومحرك

تتضيد النص ، وما إلى ذلك. عندما تستدعي الشفرة مكتبة dart: ui ، ستنقل المكالمة في النهاية إلى طبقة المحرك ، ثم تدرك منطق الرسم الحقيقي.

أولاً لنتعرف على: ما هو فلاتر Flutter ؟

فلاتر والمعروفة بالانجليزية باسم (Flutter) هي إحدى تقنيات جوجل مفتوحة المصدر والتي تستخدم لتطوير تطبيقات الهواتف المحمولة ويمكننا القول أن فلاتر برنامج يعتمد على عدة عوامل لتقديم تطبيق في نهاية المطاف يناسب الاحتياجات التي صُمِّم من أجلها، وعلى عكس ما هو شائع فإن فلاتر قد لا تبدو إطار عمل فقط!؛ بل يمكننا توسيع هذا المفهوم ليشمل معنى أكبر وأوسع فهو عبارة عن مجموعة كاملة من أدوات تطوير البرامج وهو ما يُعرف اختصاراً بالانجليزية

(SDK) أي (Software Development Kit).

ما هي مكونات فلاتر؟

تنقسم لعدة مكونات وهي كالتالي :

- ١- إطار العمل باعتبار أن إطار العمل هو مجموعة من الأدوات التي تشكل أساساً وقاعدة لإنشاء وتصميم التطبيق، وهو يشكل البنية التي تقوم عليها البرمجيات المطلوبة، وتقوم آلية استخدامك للإطار إدخالك للكود البرمجي داخل الأماكن المخصصة للحصول بعدها على الوظيفة المطلوبة
- ٢- المكتبات. هي جزء يمكنك إعادة استخدامه أكثر من مرة وتُوضع به التعليمات البرمجية الخاصة بالتطبيق ولأداء وظائف مشتركة .

مجموعة أدوات التطوير الكاملة (SDK) رغم أنها مجموعة من الأدوات المتكاملة إلا أن مفهومها يتسع ليشمل أكثر من ذلك بكثير مثل: احتوائها على المكتبات، وواجهات برمجة التطبيقات وأطر العمل، وهي تقدم ما يمكن احتياجه لبناء التطبيقات المختلفة، وذلك ما يفسر امكانية تطوير تطبيقات تتناسب مع أكثر من منصة في نفس الوقت. ولا يجب أن ننسى بأن فلاتر تعتمد بشكل أساسي على لغة البرمجة دارت (Dart) في تطوير التطبيقات. ما هي استخدامات لغة فلاتر؟ عند الحديث عن التقنيات في مجال البرمجة وتطوير التطبيقات بشكل خاص فإنه غالباً يكون لها أكثر من استخدام في أكثر من مجال، وبشكل خاص عند الحديث عن فلاتر فإن لها أكثر من مجال يمكن استخدامها لتطوير تطبيقاته، وأشهر هذه المجالات: تطوير تطبيقات الهواتف المحمولة، تطبيقات سطح المكتب، وتطبيقات الويب

ما هي مميزات المتاحة عن استخدام فلاتر Flutter ؟

فلاتر حققت انتشاراً كبيراً في السوق عند طرحها ولاقت رواجاً واسعاً بين الجمهور، ولعل ذلك الفضل يعود لما لها من مميزات جعلت منها واحدة من أكثر التقنيات تميزاً، وفيما يلي سنتعرف إلى أبرز هذه

المميزات:

(١) الأداء العالي عند الحديث عن أحد لغات البرمجة فيجب أن يكون الأداء الخاص بها قوياً ومميزاً

عن غيرها؛ لأن ذلك سينعكس مباشرة على التطبيق المُطوّر بهذه اللغة

(٢) ودجات مخصصة وجاهزة للاستخدام. أحد أكثر خصائص فلاتر التي تميزها بشدة عن غيرها

أنها تحتوي على ودجات وأماكن مخصصة بشكل كبير حتى تتناسب مع إدخال الأكواد

والتعليمات البرمجية الخاصة بإنشاء تجربة مستخدم وبشكل سريع على عكس المعتاد في

الوسائل الأخرى لتصميم تجربة المستخدم، ويمكنك ملاحظة مدى سهولة التعامل مع الودجات

المخصصة في فلاتر مقارنة بغيرها

(٣) مجتمع المستخدمين .في أي مجال كان فإن وجود مجتمع كبير من المستخدمين سيسهل عليك المهمة كثيراً، ولعلنا نجد ذلك في فلاتر بشكل واضح حيث تستطيع بسهولة الاستفادة من هذا المجتمع سواء من خلال الدعم الرسمي من جوجل ومشاركة باقي المستخدمين الخبرات، أو من خلال المنصات المختلفة على الانترنت التي ويشارك الناس بها خبراتهم

(٤) التحديث والمتابعة المستمرة .إن وجود فريق دعم كامل من شركة جوجل يجعل فلاتر تحظى بدعم مباشر ومستمر، وأيضاً ربما يكون كنتيجة لمجتمع المستخدمين لأنهم يشاركون تجاربهم والأمور التي من شأنها تحسين تجربة المستخدم .تجربة المستخدم

(٥) عدم الحاجة لملفات .XML في بيئة نظام الأندرويد ينقسم الأمر إلى: مخطط العرض وهو ما يتم كتابته عادةً في ملف XML والجزء الآخر وهو الكود الذي يكتب في العادة باستخدام Java، لكن في فلاتر أنت لست بحاجة لذلك لأن لغة درات تجمع كل ذلك في مكان واحد فقط.

(٦) تطوير التطبيقات المعقدة .على عكس ما يُشاع عن فلاتر أنها مخصصة لبرمجة التطبيقات البسيطة فقط، ولعل ما جعلها تتمتع بهذه الميزة هو الكم الكبير من الأدوات التي تحتويها فلاتر وواجهات المستخدم الفريدة والمميزة عن غيره

(٧) كود واحد لمنصتين !يمكنك من خلال فلاتر تطوير تطبيقات لنظامي الأندرويد و OS ابنفس الكود دون الحاجة لكود جديد، وهذا يوفر الكثير من الوقت والجهد والحاجة لتعلم أكثر من لغة.

ما هي عيوب استخدام فلتري Flutter ؟

بعدما تعرفنا إلى مميزات هذه اللغة فإن لكل شيء إذا ما تمّ نقصان!، أي أنه لا بد من وجود عيوب لها ولاسيّما أن ذلك هو يدفع لأن تطرأ عليها بعض التعديلات والتحديثات وإضافة مميزات وخصائص جديدة بشكلٍ دوري ومستمر

العيوب :

(١) الحجم الكبير للملفات .من أكثر ما يُعيب فلاتر أن حجم التطبيق المُطور يكون كبير وهو ما يتعدى حجم ال ٤ ميغا بايت، وذلك ما يستدعي مساحة إضافية على ذاكرة الهواتف وهذا يسبب إزعاجاً لكثير من الجمهور.

(٢) الحاجة لتعلم لغة جديدة .على الرغم من المميزات العديدة والأدوات المتنوعة الموجودة في فلاتر إلا أن عليك تعلم برمجة جديدة وإتقانها حتى تكون قادراً على تطوير تطبيقك الخاص باستخدام فلاتر

(٣) بعض المشاكل مع IOS هناك بعض الصعوبات بخصوص نظام IOS باعتبار أن جوجل تهتم بشكل أساسي بنظام الأندرويد، وتسعى جوجل باستمرار لحل أي مشاكل مع نظام IOS من خلال التحديثات المستمرة والتي كان آخرها دقة الوضوح وعرض المحتوى .

(٤) لغة دارت تتمتع لغة البرمجة دارت بالعديد من المميزات والخصائص الفريدة لكنها بالرغم من ذلك تعتبر حديثة نسبياً وهذا ما يجعل الأمر أكثر صعوبة عندما تواجه مشكلة ما أثناء العمل فما زال مجتمع المستخدمين ودعمها قليل نوعاً ما، لكن يمكنك تجاوز ذلك بالتواصل مع فريق فلاتر في جوجل .

نشأة الفلاتر:

تم انشاء اطار عمل فلاتر فلاتر من الصفر واستخدم لكتابته وبنائه لغة دارت ولغة سي وهو لا يزال نوعاً ما في مرحلتها التجريبية ، على الرغم من ذلك ، فاطر عمل فلاتر تم اصداره رسمياً لكن لا يزال في المرحلة التجريبية للنجاح ، يستخدم اطار عمل فلاتر في الأساس لتطوير واجهات الاستخدام ويتعاون مع لغة البرمجة دارت للتعامل مع العمليات البرمجية جهة البرنامج الخلفية.

تم تحسين وتطوير اطار عمل فلاتر لجعله أداة عملية قوية لتحسين سرعة و كفاءة التطبيقات ، كما تعتبر هذه نعمة للمؤسسات والمطورين ومن يسعى للعمل على المنصتين بأقل وأوفر جهد وتكلفة .يساعد اطار عمل فلاتر المصممين والمبرمجين على تشييد تطبيقات بتصميم عصري وجذاب من خلال حزم ومكتبات مبنية ومكتوبة مسبقاً وجاهزة للاستخدام مما سيسهل عليك عملك كثيراً.

تعريف الفلاتر ويب :

فلاتر (بالإنجليزية (Flutter): هي برنامج مفتوح المصدر لمجموعة أدوات تطوير البرمجيات تم تطويرها من قبل جوجل لبناء واجهات المستخدم لتطبيقات نظام الأندرويد ونظام أي أو إس ونظام الويندوز وتطبيقات الويب .

بنية الإطار عدل مكونات إطار فلاتر الرئيسية تتكون من :

- ١-لغة برمجة Dart
- ٢-محرك فلاتر المكتبات الأساسية عناصر (widgets) مخصصة عناصر Widgets عدل كل شيء في فلاتر هو عبارة عن , widgets يزود إطار فلاتر المبرمجين بمجموعة كبيرة من هذه

العناصر التي تؤدي وظائف متنوعة داخل التطبيق، مثل: النصوص Texts - الصور -

Images ايقونة التطبيق Icon - العمود

لماذا تتعلم Flutter ؟

توجد العديد من الشركات التي تستخدم فلاتر Flutter شركات تستخدم فلاتر Flutter هذه

اهم الاسباب التي تجعلك تتعلم Flutter

✓ سهلة التعلم والاستخدام Flutter هو إطار حديث ومن الأسهل إنشاء تطبيقات جوال باستخدامه.

إذا كنت قد استخدمت Java أو Swift أو React Native ، فستلاحظ كيف يختلف Flutter.

أنا شخصياً لم أحب أبداً تطوير تطبيقات الهاتف المحمول قبل أن أبدأ في استخدام Flutter.

Hot Reload والمزيد من الانتاجية

✓ تتيح فلاتر ميزة كبيرة جداً وهي Hot Reload وتعني انه عندما تقوم بتغيير في الكود الخاص

بك فلا تأخذ وقت طويل حتى ترى التحديثات التي قمت بها على التطبيق ،

✓ وهذا يوفر الكثير من الوقت الضائع في اعادة عمل Compile للتطبيق في كل مرة تغير فيها

شيء بسيط ويزيد من الانتاجية .توفر لك المال اذا كنت صاحب عمل بدلاً من تطوير تطبيقين

احدهم للاندرويد والآخر لـ iOS مع فلاتر ستحتاج إلى تطوير تطبيق واحد يعمل على كلا

المنصتين .

✓ اداء عالي يمكن القول ان تطبيقات فلاتر لا يمكن تميزها عن التطبيقات , Native كود فلاتر

لا يستخدم اي كود وسيط بل يتم تحويله مباشرةً إلى Machine Code مما يعني كود سريع

خالى من الاخطاء Animation .التحريك واحدة من أكبر مزايا Flutter هي القدرة على

تخصيص أي شيء تراه على الشاشة مما يعنى انه يمكنك التعديل على Widgets التى تتيحها فلاتر لتلبى احتياجات تطبيقك، بغض النظر عن مدى تعقيده.

✓ كما يمكنك بالطبع انشاء ما تريد من الصفر، في ما يلي مثال على واجهة مستخدم بسيطة ولكنها مخصصة :يمكن ان تعمل فلاتر على الويب يمكن ان تعلم تطبيقات فلاتر على الويب او حتى تطبيق سطح المكتب دون التعديل على كود هذا يتيح افق اوسع للمشاريع المكتوبة بفلاتر، ففلاتر Cross-platform مما يعنى انها تعمل على جميع الاجهزة للموبيل والتابلت واجهزة الكمبيوتر

✓ يمكننا Flutter التى لا تتغير واجهة مستخدم التطبيق ومنطقه اعتمادًا على النظام الأساسي سواء اندرويد او IOS تطوير كود أسرع وأسهل زيادة سرعة الوصول إلى السوق قريب من أداء التطبيق الاصلى او Native إمكانات هائلة لتخصيص واجهة المستخدم طبقًا لاحتياجاتك فى التطبيق عدم الاعتماد على مكونات واجهة المستخدم الخاصة بالمنصة مناسبة لأي منصة مستهدفة يقلل من المخاطر والخسائر لعملك .

الفصل الرابع

شاشات النظام

تعريف: شاشات النظام :

يشير تعريف شاشة الكمبيوتر إلى ذلك الجزء أو الجهاز المُدرج تحت وحدات الإخراج، وتتمثل وظيفة الشاشة في استعراض المعلومات والبيانات بمختلف أشكالها أمام المستخدم. وتتعدد أنواع شاشات الكمبيوتر ما بين شاشات رقيقة كريستالية مزودة بإضاءة LED وأخرى شاشات قديمة المعروفة بكبر حجمها.

وتتقترن الشاشة مع جسم جهاز الحاسوب بواسطة VGA. وتختلف الشاشات فيما بينها وفقًا للنوع والقياس والسلك وغيرها من الاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار.

تعريف اخر:

هي وسيلة عرض مخرجات الحاسوب، وتعتبر الشاشة من مكونات الحاسوب الهامة التي ينبغي تواجدها عند التعامل مع الحاسوب. تقاس شاشات العرض عادةً قطرًا حتى يتم تضمين معلومات الطول والعرض

خصائص الشاشات البرنامج :

(١) العمق اللوني، يُعتمد على البتات في قياس عمق اللون في شاشة الكمبيوتر، بحيث يتخذ

كل بت لونًا معينًا من الألوان الأساسية.

(٢) دقة ووضوح العرض، يشار به إلى عدد من المشكلات التي تمتلك قدرةً على عرض كل

بُعدٍ من أبعاد الشاشة بكل وضوح، ويُعتمد على أسلوب النقطة بنقطةٍ للكشف عن الحد

الأقصى لما يمكن بلوغه من الدقة والوضوح.

(٣) مقدار الاستجابة ووقتها، ويتم استخدامه لغايات تقدير الوقت المستغرق من قبل البك

التنقل ما بين بكسل نشط بلونه الأبيض إلى آخر غير نشط ويكون لونه أسود والعودة

إلى الوضع الأصلي بالاعتماد على مدة زمنية لا تتجاوز ميلي في الثانية الواحدة، وكلما انخفض الرقم كان الانتقال أكثر سرعةً.

(٤) نسبة التباين، يقصد بها درجة الإضاءة واللمعان التي يتخذها كل من اللون الأبيض والأسود خلال قيام الشاشة بإنتاجهما.

(٥) سبة العرض، يُلجأ إلى قياس نسبة ارتفاع الشاشة بالاعتماد على الطول الأفقي والرأسي لها، وتتعدد نسب عرض الشاشات ما بين: ٣:٤، ١٠:١٦، ٩:١٦ وغيرها

(٦) توفير الطاقة Power Saving، أصبحت شاشات الكمبيوتر الحديثة موفرة للطاقة بشكلٍ عظيم، حيث تقوم بإيقاف التشغيل تلقائيًا بعد مضي فترةٍ محددةٍ من السكون وعدم النشاط

(٧) الملحقات، ازدادت أعداد الملحقات التي من الممكن إصالتها بشاشة الكمبيوتر مباشرةً، ومنها المايكروفون ومكبرات الصوت والكاميرا وغيرها.

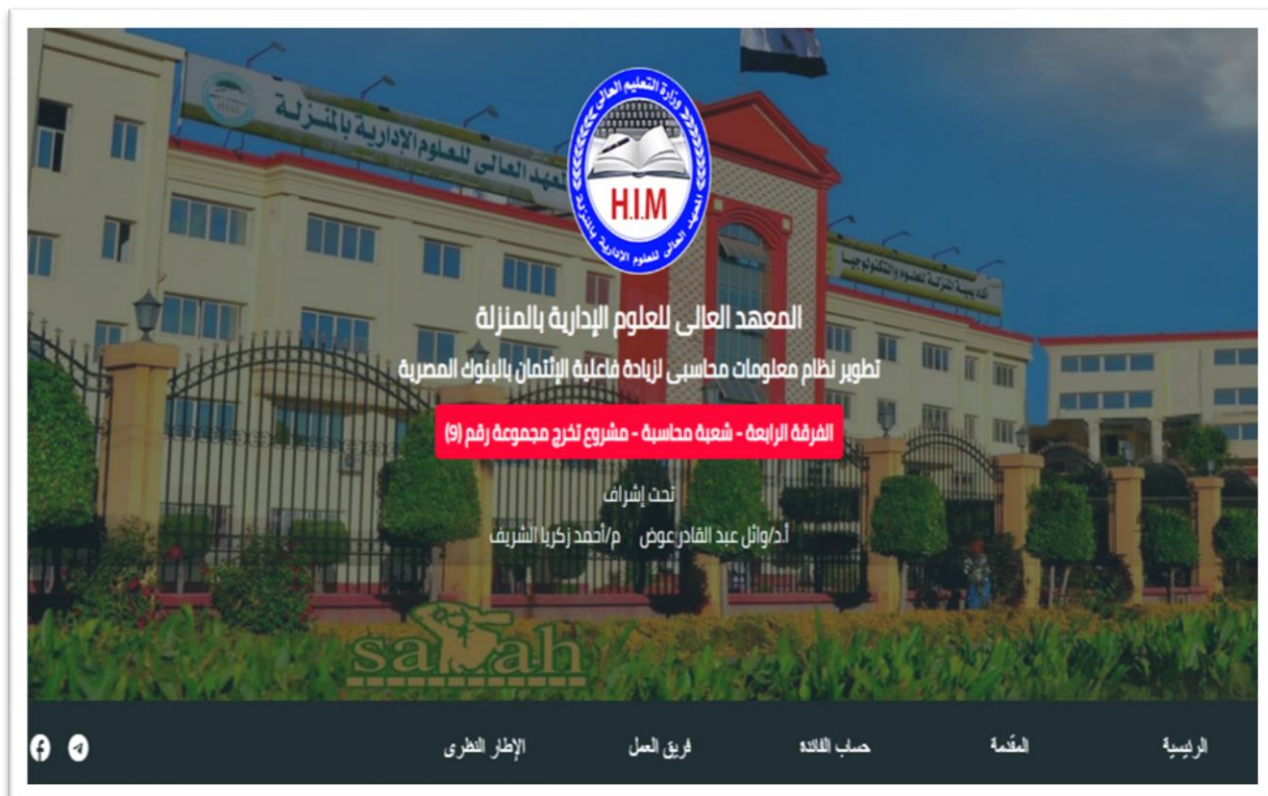
(٨) الانحناء، انتشر في الآونة الأخيرة شاشات كمبيوتر تتسم بالتقعر، وتكون عادةً بقياس ٤٣ بوصة، ومن أكثر ما تنفرد به مثل هذه الشاشات أن دقتها تصل إلى ٩٠٠×٢٨٨٠ بيكسل.

(٩) اللمس، أصبحت الشاشات الآن تلعب دور وحدة إدخال وإخراج في آنٍ واحد، وذلك بأن أصبحت شاشة لمس تحتوي على الأزرار التي يحتاج إليها المستخدم.

شاشات النظام :

١. خلفية شاشة البرنامج هيا عبارته عن "

- اسم المعهد :المعهد العالي للعلوم الادارية بالمنزلة
- اسم المشروع: تطوير نظام معلومات محاسبي لزيادة فاعلية الائتمان بالبنوك المصرية
- تحت اشراف :أ.د/ وائل عبد القادر عوض م/أحمد زكريا الشريف
- مشروع عمل تخرج مجموعة رقم ٩
- مكونات شريط: الرئيسية_ المقدمة_ حساب الفائدة_ فريق العمل_ الاطار النظري



٢. خلفية المقدمة وشريط الاعلانات "

- المقدمة هيا عباره عن تعريف العلاقه بين المحاسبه وعلاقتها بي التكنولوجيا والانترنت
- شرط الاعلان عباره عن البنوك وهيا

بنك مصر_بنك الاهلي المصري_بنك الزراعي المصري_بنك ناصر

الاجتماعي_بنك CIB_بنك التعمير والاسكان_بنك القاهره

المقدمة

أدى التقدم التكنولوجي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والحاسبات إلى ميكنة الجزء الآلي المتكرر في المحاسبة وتحويله بالكامل للحاسب الآلي لينفذ حالياً بمجهود محدود للغاية طالما تمت برمجة النظام وتم التأكد من كفاءة تشغيله خصوصاً في بيئة الإنترنت . لقد أصبح اليوم المحاسب الجديد أكثر اهتماماً بأبعاد آثار الأرقام المحاسبية معناها الحقيقي آثارها علي عمليات اتخاذ القرار خصوصاً من وجهة نظر مختلف مستخدمي المعلومات , المحاسبية هذا مع الأخذ في الاعتبار توفر العديد من البيانات والمعلومات وقواعد البيانات من خلال الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت.



٣. نظام حساب الفائدة"

- اختيار البنك _ اختيار الفرع

نظام حساب الفائدة


إختيار البنك

البنك

بنك مصر

الفرع

المنزلة دقهليه



بنك مصر
BANQUE MISR

دخول

٤. البيانات الأساسية لطالب القرض "

- الاسم_رقم البطاقة_تاريخ الميلاد_محل الإقامة_الوظيفة_رقم الهاتف

أدخل البيانات الأساسية لطالب القرض

الاسم	احمد عبد القادر عبد القادر السيد العوضي
رقم البطاقة	12345678912345
تاريخ الميلاد	20-4-2022
محل الإقامة	المنزله دقهليه
الوظيفة	يعمل
رقم الهاتف	01021619945

٥. البيانات المالية لطالب القرض

- نوع القرض_نوع الوظيفة_حالة الوظيفة
- الدخل الثابت_الدخل المتغير_الدخل الإضافي_إجمالي الدخل

نظام حساب الفائدة

أدخل البيانات المالية لطالب القرض

نوع القرض	نوع الوظيفة	حالة الوظيفة
شخصي	قطاع خاص	يعمل

الدخل الثابت	الدخل المتغير
1000	2000
الدخل الإضافي	إجمالي الدخل
1000	4000.00
التالي	السابق

- البيانات الأساسية للضمانات

- الاسم_رقم البطاقة_تاريخ الميلاد_رقم الهاتف_الوظيفة_محل الاقام

أدخل البيانات الأساسية للضامن

الاسم	احمد ابراهيم منصور علي ابراهيم
رقم البطاقة	12345678912345
تاريخ الميلاد	20-4-2022
محل الإقامة	المنصوره
الوظيفة	موظف حكومي
رقم الهاتف	01203504702

٦. البيانات المالية للضامن

- نوع الوظيفة_حالة الوظيفة.
- الدخل الثابت_الدخل المتغير_الدخل الإضافي_إجمالي الدخل

أدخل البيانات المالية للضامن

نوع الوظيفة قطاع خاص	حالة الوظيفة يعمل
الدخل الثابت 1000	الدخل المتغير 2000
الدخل الإضافي 1000	إجمالي الدخل 4000.00
التالي	السابق

٧. البيانات القرض المطلوب

- مبلغ القرض_مدة القرض_الفائدة السنوية_القسط الشهري

أدخل بيانات القرض المطلوب

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

مبلغ القرض

10000

المدة السنوية

10

القسط الشهري

السابق

طباعة

البيانات القرض المطلوب:

شرح المعادله:

مبلغ القرض \times نسبة الفائدة \times عدد سنوات القرض.

على سبيل المثال: قرض قيمته ٥٠٠٠ جنيه ونسبة الفائدة ١٠%، وعدد سنوات القرض سنتان. فالحل:

$١٠\% \times ٥٠٠٠ \times ٢ = ١٠٠٠$ إذا قيمة الفائدة الناتجة ١٠٠٠ جنيه وفي هذه الحالة تُضاف على القرض

ليصبح القرض مع الفائدة ٦٠٠٠ جنيه، ويُقسم على عدد السنوات وهي سنتان. إذا يترتب على كل سنة

٣٠٠٠ جنيه ثم نقسم على ١٢ شهر هاتساوي ٢٥٠ في الشهر

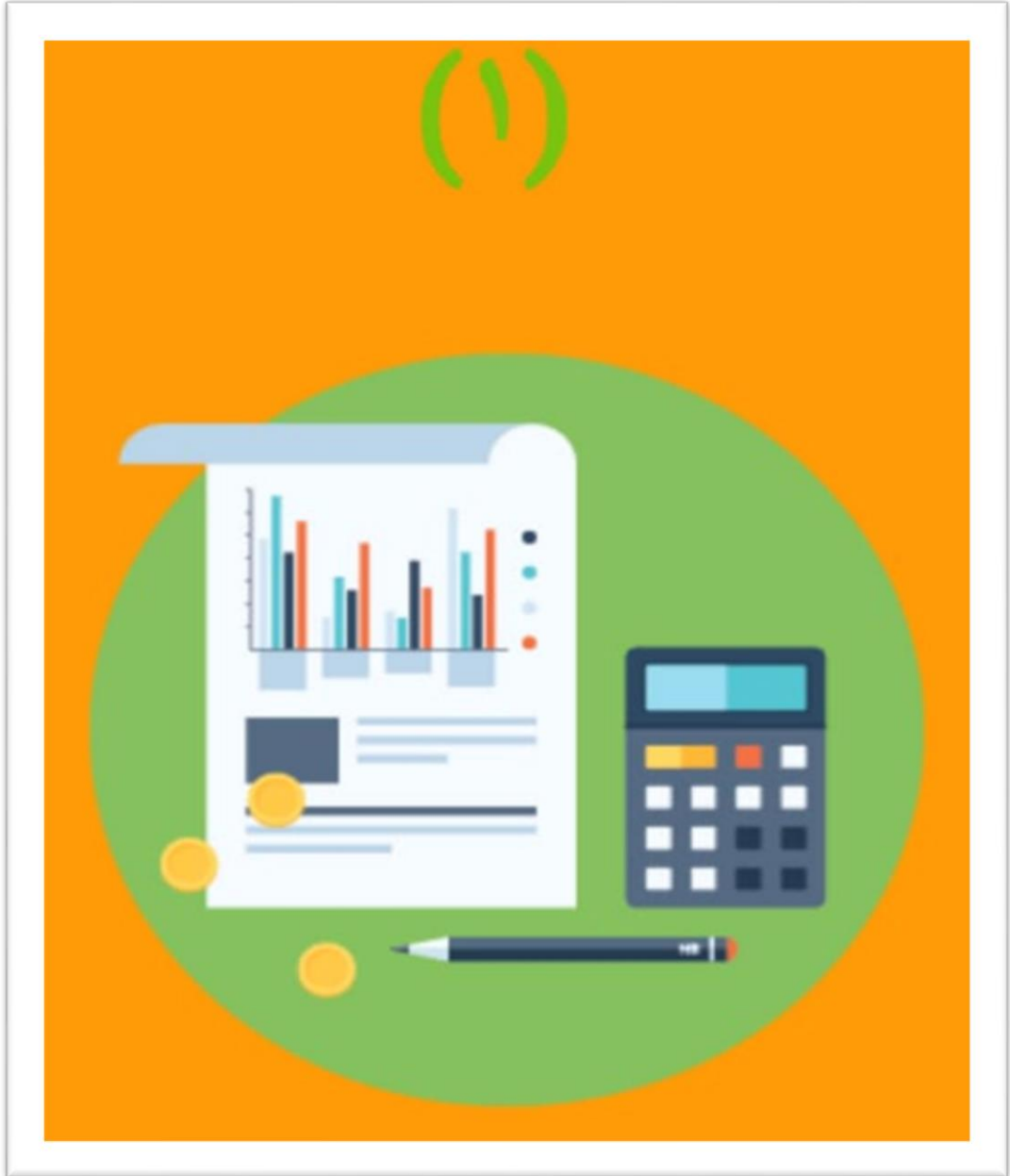
أدخل بيانات القرض المطلوب

مبلغ القرض	10000
مدة القرض	1
الفائدة السنوية	10
القسط الشهري	916.67
السابق	طباعة

٨. صفحة الطباعة "

		المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة تطوير نظام معلومات مداسين لقيادة فاعلية الإئتمان بالبنوك المصرية		
البيانات الأساسية لطالب القرض				
رقم الهاتف: 12345678999	الاسم: مسمي	رقم البطاقة: 54444444444444	تاريخ الميلاد: 20-4-2022	الوظيفة: عمل
محل الإقامة: عين				
البيانات المالية لطالب القرض				
نوع القرض: شخصي	الوظيفة: قطاع حكومي	حالة العمل: يعمل	إجمالي الدخل: 2664.00	الدخل الإضافي: 888
الدخل الثابت: 800	الدخل المتغير: 888			
البيانات الأساسية للضامن				
رقم الهاتف: 11111111111	الاسم: غيث	رقم البطاقة: 12345678912345	تاريخ الميلاد: 20-4-2022	الوظيفة: سمسار
محل الإقامة: بيرك				
البيانات المالية للضامن				
الوظيفة: قطاع حكومي	حالة العمل: يعمل	الدخل المتغير: 1110	الدخل الإضافي: 101010	
الدخل الثابت: 222	إجمالي الدخل: 102342.00			
بيانات القرض المطلوب				
مبلغ القرض: 2222	إجمالي الفائدة: %22	الفائدة السنوية: %22	مدة القرض: سنة	
	القسط الشهري: 225.90			
مدير عام إئتمان	موظف إئتمان	التاريخ		
-----	-----	20/4/2022		

(١) شاشة البداية intro screen



(١) عند الضغط على هذا الزر (نظام حساب الفائدة) يتم النقل الى الصفحة التالية
لحساب نظام الفائدة

(٢) عند الضغط على هذا الزر (نظام حساب الفائدة) يتم النقل الى الصفحة التالية
لحساب نظام الفائدة



(٣) عند الضغط علي الزر يتم الانتقال الى الصفحة التالية التي يوجد بها قائمة البنوك

(١) لتحديد نوع الوظيفة (٢) لتحديد نوع القرض (٣) لتحديد حالة الوظيفة (٤) يضع فيه المستخدم مبلغ القرض (٥) يضع فيه المستخدم عدد سنوات القرض (٦) لتحريك ال slider لتحديد نسبة الفائدة حق القرض (٧) عند الضغط علي زرار (button) يظهر للمستخدم البيانات المطلوب وسعر الفائدة وإجمالي مبلغ القرض بعد حسابته

12:05 0.00 KB/S 88

→ نظام حساب الفائدة

ادخال البيانات المالية لطالب القرض

نوع (١) الوظيفة : قطاع عام

نوع (٢) القرض : تعليم

حالة (٣) الوظيفة : علي المعاش

ادخل مبلغ القرض

مبلغ (٤) القرض : 100000 \$

ادخل عدد السنوات

عدد (٥) السنوات : 2

نسبة الفائدة (٦)

20%

ادخال البيانات (٧)

(١) البيانات التي ادخلها المستخدم بعد حساب مبلغ الفائدة وإجمالي المبلغ (٢) عند الضغط علي الزر (button) تمكن المستخدم من الذهاب للصفحة الرئيسية من جديد

البيانات المدخلة



(١)

نوع القرض : تعليم
 نوع الوظيفة : قطاع عام
 حالة الوظيفة : علي المعاش
 مبلغ الفائدة : 20000
 إجمالي المبلغ : 2500

الذهاب للصفحة الرئيسية



(٢)

هنا عند الضغط علي اي صورة من صور البنوك ال ٦ يسمح للمستخدم بالذهاب لمواقع

البنوك



لحساب الفوائد يتم الضغط على الزر الاول ،والزر الثاني للاطار النظري ، والزر الثالث قائمة البنوك والزر الرابع فريق العمل .

حساب الفائدة

الإطار النظري

قائمة البنوك

فريق العمل



بنك ناصر الإجتماعي



البنك الزراعي المصري



CIB



البنك الأهلي المصري



Housing & Development Bank
بنك التعمير والإسكان

بنك التعمير الإسكان



بنك مصر
BANQUE MISR

بنك مصر



حساب الفائدة

إختيار البنك

البنك



بنك مصر

الفرع



السويس



بَنكُ مِصْرَ
BANQUE MISR

دخول



كل الشكر و التقدير

الفريق البرمجي

م	الاسم	الوظيفة
1	أ.د/وائل عبدالقادر عوض	أستاذ الرياضة والحاسب الألى و وكيل كلية الحاسبات والمعلومات بدمياط (المشرف الرئيسى)
2	م/أحمد زكريا الشريف	مدير قسم تكنولوجيا المعلومات بالمعهد العالى للعلوم الإدارية بالمنزلة (المشرف المساعد)

الفريق الأكاديمى

م	الاسم	الوظيفة
3	د/محمد طلعت	مدرس مساعد محاسبة بالمعهد العالى للعلوم الإدارية بالمنزلة

كل الشكر و التقدير

الفريق البرمجي

م	الاسم	الوظيفة
1	أ.د/وائل عبدالقادر عوض	أستاذ الرياضة والحاسب الآلى و وكيل كلية الحاسبات والمعلومات بدمياط (المشرف الرئيسى)
2	م/أحمد زكريا الشريف	مدير قسم تكنولوجيا المعلومات بالمعهد العالى للعلوم الإدارية بالمنزلة(المشرف المساعد)

الفريق الأكاديمي

م	الاسم	الوظيفة
3	د/محمد طلعت	مدرس مساعد محاسبة بالمعهد العالى للعلوم الإدارية بالمنزلة

فريق عمل الطلاب

م	الاسم	م	الاسم
1	نورهان أشرف محمد محمد الخضرى	8	إسلام محمد سيف الدين السيد مصطفى
2	منة الله محمد محمد إسماعيل درويش	9	عادل السعيد السعيد عباس عنين
3	باسم علاء محمد محمد شعيشع	10	محمد محمد محمود عبد المنعم
4	أسماء الحسينى هاشم محمد القيعى	11	أحمد السباعى غازى السيد محمد
5	صالح عبده عبده الدسوقي الطير	12	سليمان السيد سليمان إبراهيم
6	حازم إسماعيل عبد الخالق عبد العزيز	13	محمد عبدالله محمد سمره غنيم
7	أحمد عبد القادر عبد القادر السيد العوضى	14	أحمد عنان محمد الأسمر شلباية

❖ النتائج :

١- ان هناك دورا ذا اهمية لتلك العوامل (الوضع المالي للعميل - والسمات الشخصية للعميل _ ونمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية .

٢- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية ، ان مديري موظفي الائتمان في البنوك التجارية المصرية والعملاء طالبي الائتمان من تلك البنوك اتفقا فيما بينهما حول اهمية العوامل الخاصة بشخصية العميل ، وهذا يرجع الى اهمية ما تمثله شخصية العميل من اعتبارات لدى البنك من خلال التعرف على سمعة عميلة ان يكتشف نيته على السداد .

فالمعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر التجارية او المصرفية او الاجتماعية تهدف لتأكيد حسن سلوك العميل والتزامه بتعهداته حيث تعتبر معرفة مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة ، وطبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة وحجم اعمالها والسياسات التي تتبعها ادارة تلك الشركة في تمويل أنشطة الشركة من الاعتبارات الرئيسية التي يجب ان تأخذ بها إدارة البنك في الحساب عند تقدير مدى اهلية العميل للحصول على الائتمان المطلوب

٣- اظهرت نتائج اختيار الفرضية الرئيسية الثالثة ، ان مديري وموظفي الائتمان في البنوك التجارية المصرية والعملاء طالبي الائتمان من تلك البنوك اتفقا فيما بينهم حول اهمية نمط السياسة الائتمانية بالبنك لتي تضمن اسس وعوامل علمية متبعة في عمليات الائتمان بغرض تحقيق اعلي درجة من الكفاءة والفاعلية التي تحمي البنك من مخاطر الائتمان ، حيث تركز تلك البنوك بشكل اساسي على نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان وعلى طبيعة شروط المنح ، هذا تركز ايضا" على ايجاد ادارة متخصصة ومسؤولة عن منح الائتمان ومتابعة تحصيله وذلك لتقليل مخاطر الائتمان .

٤-تختلف البنوك التجارية في درجة تحفظها لمنح القروض المصرفية وذلك تبعا" لتقديرها للمخاطر المحيطة لفرض تسديد تلك القروض الممنوحة لهم او ما يسمى مستوى المخاطر المقبولة ، هذا وتلعب السياسة الائتمانية والاستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان دورا" هاما" في استعادته لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان .

❖ التوصيات :

منة خلال دراسة نتائج العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية ،يمكن تقديم التوصيات الاتية :

١-ان تقوم عناصر الوضع المالي للعميل وذلك بطلب القوائم المالية لنشاط العميل ، وتحليلها لمعرفة الوضع المالي للعميل طالب الائتمان ومقدرة ذلك العميل على السداد وذلك لضمان البنك المقرض باسترداد امواله الممنوحة للعملاء حين استحقاقها ،لا سيما تلك العوامل المتعلقة بقرار المنح مثل نسب السيولة ونسب النشاط وغيرها من النسب المالية المهمة لتقليل مخاطر الائتمان .

٢- ان تهتم البنوك التجارية المصرية بالعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل مثل نوع وحجم نشاط العميل بتسديد القروض وفوائدها في مواعيد محددة .

٣-ان تفعل البنوك التجارية المصرية السياسات الائتمانية لمنح الائتمان والحرص على الالتزام بها من كافة الاطراف المشتركة في عملية منح الائتمان المصرفي والتسديد على تطبيقها ومحاسبة المخالفين لها

٤-الاهتمام بإعداد إجراءات عمل مكتوبة تساعد في ضبط العمل وتكون مرشدا " لموظفي إدارة الائتمان ، مما يساعد على سهولة تحديد العوامل المتعلقة ب(الوضع المالي للعميل المقترض والسمات الشخصية للعميل المقترض ونمط السياسات الائتمانية) للبنك المقرض (المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي .

٥-لابد من تفعيل دور الرقابة والمتابعة من قبل ادارة البنوك التجارية المصرية وحث تلك البنوك على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتفعيل دور التحليل الائتماني في اتخاذ القرار الائتماني وتعزيز دائرة ادارة المخاطر داخل تلك البنوك بالإضافة الى ضرورة تدريب كل من مديري وموظفي الائتمان في البنوك التجارية المصرية في مجال رقابة ومتابعة القرض بناء على اسس علمية متطورة

❖ المراجع :

- ابو رحمة ،سيرين صبيح (٢٠٠٩).السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة :
- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية .(رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية وكلية التجارة قسم ادارة الاعمال ،غزة.
- ابو كمال ميرفت علي (٢٠٠٧).الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا" للمعايير الدولية "بازل II . دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين .(رسالة ماجستير غير منشورة)الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة، قسم ادارة اعمال، غزة.
- البحيصي ، عصام محمد (٢٠١١)،دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية :دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين ،مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)،المجلد(١٩)،والعدد(٢)ص١٣٤٩-١٣٧٥.
- البنك المركزي الاردني (٢٠١٢) النشرة الاحصائية الشهرية ،النقود والبنوك-التسهيلات الائتمانية ،عمان ،الاردن.
- الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد(٢٠٠٠).ادارة البنوك :مدخل كمي واستراتيجي معاصر ،دار وائل للنشر . عمان الاردن.

-الخالدي، حمد عبد الحسين راضي(٢٠١٠)"تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية ، دراسات تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية العراقية للمدة ٢٠٠٨-٢٠٠٠"المجلة العراقية للعلوم الادارية ،العدد(٢٤)،ص١-٢٢ .

-عبد الخالق ،محمد(٢٠١٠). الادارة المالية والمصرفية . دار اسامة للنشر والتوزيع مصر والاردن .

-الزعيم ،عبد العزيز(٢٠٠٦)"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد (٢٨)العدد(٣)،ص١١٩-٢١٠.

-الراوي ،خالد وهيب (٢٠٠٣).ادارة العمليات المصرفية . الطبعة الثالثة ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان، مصر.

-الزامل، نواف عليان مفلح(٢٠٠٤)،اثر برامج الشركة المصرية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية المصرية للفترة(١٩٩٥-٢٠٠٤).(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة ال البيت ،كلية ادارة المال والاعمال قسم التمويل والمصارف ،المفرق المصري.

-الزبيدي ، حمزة محمود (٢٠٠٢).ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني .الطبعة الاولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .عمان. مصر.

- الشواربي، عبد الحميد والشواربي ، محمد(٢٠٧). ادارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية .المكتب الجامعي الحديث . اسكندرية .مصر.

-الطويل عمار اكرم عمر (٢٠٠٨).مدى اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ،غزة.

-الطبيب ، سعود موسى(٢٠١١)"اثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من تداعيات الازمة المالية العالمية ،المؤتمر الخامس للبحث العلمي بتنظيم الجمعية المصرية للبحث العلمي ،للفترة ١٩/11/2011/،عمان ،مصر
-الظاهر مفيد ،عبد الجواد اسلام وعمر ،برهان (٢٠٠٧) ،العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية

في المصارف الفلسطينية "مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)،المجلد (٢١)،العدد(٢)

-العاني فيصل نافع كعيد (٢٠١٠).تأثير الازمة المالية العالمية على الاداء التشغيلي والمالي للبنوك المصرية .(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الشرق الاوسط كلية الاعمال ،قسم المحاسبة المصرية.

-العمرات ،عبدالله احمد موسي (٢٠٠٣) العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية الجامعة المصرية .كلية الدراسات العليا .قسم المحاسبة .عمان.مصر

-الفليت ،خلود عطية احمد ريجان (٢٠٠٤).اثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة "دراسة تطبيقية علي المصارف العاملة في فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة)،الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة ،قسم ادارة اعمال.

- اللحام ايمن اسحق (١٩٩٨-٢٠٠٣).العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة واثرها على تعثر التسهيلات الائتمانية المباشرة واثرها على تعثر التسهيلات :دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية .

-اللوزي ،موسى ،واخرون (٢٠١١). الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية .مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .الطبعة العربية الاولى.

- زايده دعاء محمد (٢٠٠٦).التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي المصرفي : دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة .(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية مصر كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل

-ظاهر ،احمد والعمرات ،عبد الله (٢٠٠٦) العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعثرها في

المصارف التجارية المصرية ،مجلة دراسات ، العلوم الادارية ، المجلد (٣٣)، العدد(٢) ص ١٢

-عبد الحميد ، طلعت (١٩٩١) ادارة البنوك التجارية (الاستراتيجية والتطبيق). القاهرة ، مكتبة عين

شمس .